تأثير تذبذب اسعار النفط على اقتصاديات دول منطقة الخليج العربي المصدرة ... اشارة خاصة للعراق .. وانعكاسه على امن الطاقة .

ا م د سعد عبيد السعيدي

كلية العلوم السياسية / جامعة بغداد

الملخص :

ان تأثر الدول المنتجة بانخفاض اسعار النفط أخذ يمارس آثاره السلبية على اقتصاداتها وكذلك على تنفيذ برامجها التنموية ، كون العوائد المتأتية من تصدير النفط تمثل المصدر الاساس لتمويل تلك البرامج. فضلاً عن كون غالبية دول عالم الجنوب المنتجة للنفط وفي مقدمتها دول منطقة الخليج العربي هي دول ريعية يشكل النفط المتغير الاساس في تكوين ميزانياتها العامة. ويعد العراق أحد هذه الدول التي تعتمد على النفط اعتماداً كلياً، في تكوين الناتج المحلي الاجمالي، وتمويل الانفاق الحكومي وديمومة عمل المؤسسات العامة والخاصة , ويؤدي الانخفاض في اسعاره الى تراجع النمو الاقتصادي وارتفاع معدلات الفقر , وتردي نوعية الخدمات العامة والبنى التحتية الاساسية , بل وحتى ارتفاع الاسعار تفضي احيانا الى نتائج ضارة على المستوى البعيد حينما يتم الاعتماد عليها لبناء خطط التنمية واعتمادها كمصدر وحيد لتوليد الدخل .

لذلك فأن مشكلة التقلبات السعرية للمصدر الاساس المكون للناتج المحلي في البلدان المصدرة للنفط لا تنعكس فقط على طبيعة الاقتصاد الوطني للدول او على قدرات حكوماتها في ما يتعلق بالوفاء بالتزاماتها المختلفة امام شعبها وامام محيطها الخارجي , انما تنعكس على قطاع الطاقة نفسه عبر تعريض أمن الطاقة للبلدان المصدرة للنفط لتحديات ومخاطر مختلفة .

The impact of the oil-producing countries on the decline in oil prices is taking its negative effects on their economies as well as on the implementation of their development programs, as the revenues derived from oil exports represent the main source of financing those programs. In addition to the fact that most of the oil-producing countries of the

south, led by the countries of the Arab Gulf region, are rentier countries, changing oil constitutes the basis for the formation of their public budgets. Iraq is one of these countries that depend entirely on oil, in the formation of the gross domestic product, the financing of government spending and the sustainability of the work of public and private institutions. Prices sometimes lead to harmful results at the long level when they are relied upon to build development plans and are adopted as the only source of income generation.

Therefore, the problem of price fluctuations in the main source of GDP in oil-exporting countries is not only reflected in the nature of the national economy of countries or on the capabilities of their governments in fulfilling their various obligations to their people and their external environment, but is reflected in the energy sector itself by exposing the energy security of the exporting countries. Oil has different challenges and risks.

المقدمة :

تشكل الطاقة التقليدية وفي مقدمتها النفط اهم مصادر الثروات الطبيعية التي تمتلكها بعض دول العالم، حتى عُد اكتشاف النفط للمرة الاولى منعطفاً كبيراً في اقتصاديات الدول المنتجة، وتغيرت الانماط الاستهلاكية والانتاجية وفقاً لذلك وأخذت الحياة تتطور بكل مظاهرها نتيجة لعائدات النفط الي اسهمت في زيادة الدخل القومي للبدان النفطية.

ان تأثر الدول المنتجة بانخفاض اسعار النفط أخذ يمارس آثاره السلبية على اقتصاداتها وكذلك على تنفيذ برامجها التنموية ، كون العوائد المتأتية من تصدير النفط تمثل المصدر الاساس لتمويل تلك البرامج. فضلاً عن كون غالبية دول عالم الجنوب المنتجة للنفط وفي مقدمتها دول منطقة الخليج العربي هي دول ريعية يشكل النفط المتغير الاساس في تكوين ميزانياتها العامة. ويعد العراق أحد هذه الدول التي تعتمد على النفط اعتماداً كلياً، في تكوين

الناتج المحلي الاجمالي، وتمويل الانفاق الحكومي وديمومة عمل المؤسسات العامة والخاصة , ويؤدي الانخفاض في اسعاره الى تراجع النمو الاقتصادي وارتفاع معدلات الفقر , وتردي نوعية الخدمات العامة والبنى التحتية الاساسية , بل وحتى ارتفاع الاسعار تفضي احيانا الى نتائج ضارة على المستوى البعيد حينما يتم الاعتماد عليها لبناء خطط التنمية واعتمادها كمصدر وحيد لتوليد الدخل .

لذلك فأن مشكلة التقلبات السعرية للمصدر الاساس المكون للناتج المحلي في البلدان المصدرة للنفط لا تنعكس فقط على طبيعة الاقتصاد الوطني للدول او على قدرات حكوماتها في ما يتعلق بالوفاء بالتزاماتها المختلفة امام شعبها وامام محيطها الخارجي , انما تنعكس على قطاع الطاقة نفسه عبر تعريض أمن الطاقة للبلدان المصدرة للنفط لتحديات ومخاطر مختلفة .

وهذا هو جوهر ما سنذهب الى دراسته ومحاولة الوصول الى نتائج و استنتاجات معينة فضلا عن تقديم ما نعتقد كباحثين ضروري من توصيات لمواجهة هذه الاشكالية .

وتتلخص مشكلة البحث في السؤال المركزي الاتي : هل يؤثر فعلا تذبذب اسعار النفط على اقتصاديات دول منطقة الخليج العربي المصدرة للطاقة ؟ وما هو طبيعة ومستوى هذا التأثير ؟ وما طبيعة الاثر على الاقتصاد العراقي وأمن الطاقة الوطني ؟؟

اما فرضية البحث فهي اجابة اولية عن المشكلة وتتلخص بالاتي : لتذبذب اسعار النفط اثرا سلبيا كبيرا على اقتصاديات دول منطقة الخليج العربي المصدرة للطاقة ومنها العراق , حيث ينعكس التذبذب السعري سلبا على خطط التنمية الوطنية وعلى انماط الاستهلاك وعلى قدرات الحكومات على الايفاء بالتزاماتها المختلفة ازاء شعبها او امام التزاماتها الخارجية فضلا عن انعكاسه سلبا على امن الطاقة نفسه في البلدان المصدرة .

وللوصول الى اهم النتائج في هذا البحث **فأن المنهج البحثي المناسب هو المنهج الاستنباطي** الذي ينطلق من العام الى الخاص حيث توظف النتائج المتعلقة بدول منطقة الخليج العربي المصدرة للنفط بشكل عام في تطبيقات خاصة بالعراق كونه دولة مصدرة تمتاز بسمات متشابهة الى حد كبير مع الدول الريعية ذات الاقتصاديات احادية الجانب المصدرة للنفط .

وتم تقسيم البحث الى اربعة مباحث اساسية :

المبحث الاول : مفهوم الطاقة وقدرات الدول المصدرة .

المطلب الاول : مفهوم الطاقة concept of energy .

على الرغم من ان طبيعة الطاقة تجمع بين العناصر الكيميائية والفيزياوية والاحيائية الا ان لها دلالات اجتماعية , اقتصادية , سياسية وحضارية بشكل واضح جدا .

فقد عرف الانسان الطاقة منذ بداية وجودة على الارض وصارت مكون اصيل من مكونات حياته اليومية ووسيلة اساسية من بين وسائل تطوره الحضاري ونموه العمراني والسياسي والاقتصادي بعد ان اصبحت الاداة الرئيسة التي تمد الكون بالحركة والديمومة.

وتبعا لذلك لم يسع الانسان بأي حال الاستغناء عنها على مدى حقب التاريخ بعد ان دخلت في كل مفاصل الحياة بطريقة مباشرة وغير مباشرة,

ومن اجل هذا الهدف نظر الانسان عبر مراحل حياته الى الطاقة ومصادرها وطرق البحث عنها بشكل وبمقارنة مختلفة ومتدرجة في الوقت نفسه ولكن بطريقة مترابطة , ففي بداية الامر ارتبط مفهوم الطاقة بشكل اكثر بمعنى الطاقة الروحية وامتزج بها كما الحال مع جدلية مفهوم النفس والروح.

وقد اسهم الكثير من الفلاسفة في العصور القديمة ومنهم ارسطو في تطوير مفهوم الطاقة عندما تطرق الى دور النار في حياة الانسان وطوره باعتباره احد اهم العناصر الاساسية الاربعة في الطبيعة (الارض , النار, المياه, الهواء) التي تمثل عناصر الطاقة المحركة للكون[١] . وهذا ما اثبتته وقائع التاريخ اذ ان الذين اكتشفوا النار في البداية كان باستطاعتهم التغلب على اعدائهم عن طريق تسخير النار في حرق مناطق اعدائهم او في صهر المعادن وتشكيلها لاستخدامها كأدوات للسيطرة على الشعوب الاخرى وعلى مقدراتهم [٢] , ثم في القرون الوسطى بدأ النظر الى الطاقة على انها عبارة عن قدرة المواد الجامدة على انشاء حركة دون تكوين للحياة , غير ان هذه الفكرة سرعان ما تعرضت لإعادة تفسير وتنظيم وتعريف حينما ذهب مجموعة من العلماء ومنهم انشتاين الى القول ان الطاقة ليست مادة خاصة بقدر ماهي صفة ملازمة لكل مادة

[1] - Demirel . Y Chapter Energy and Energy Tapes – springier . Springer , 2012 , p2 -4

[2] - سعود يوسف عياش , تكنولوجيا الطاقة البديلة , ط١ , سلسلة عالم المعرفة , الكويت ١٩٨١ , ص ١٢

جامدة تجعلها قادرة على ان تتحول وتتغير وتولد حالات فيزيائية وكيميائية جديدة وتؤثر على غيرها من المواد. [٣]

اما بعد جهود انشتاين ورفاقه فقد شهد مفهوم الطاقة تطورا جديدا حينما تم تعريف الطاقة على انها قدرة نظام ما على انتاج فاعلية او نشاط خارجي او هي كمية فيزيائية تظهر على شكل حركة ميكانيكية وطاقة ربط في انوية الذرة بين البروتينات والنيوترونات [٤].

وهكذا تطور مفهوم الطاقة الى ان وصل الى مفهومه الحالي الشائع الذي يمكننا القول ان كل قدرة على القيام بعمل سواء كان فكريا ام ماديا عبر جهد معين تحتاج الى طاقة وعليه فأن الانسان هو الاصلح والاقدر على استخدام طاقاته المختلفة. ومن هنا ارتبط مفهوم الطاقة والقدرة على استخدامها بمفهوم الكفاءة والاداء وارتبطت الحضارات نسبيا بمدى قدرتها على الوصول لمصادر الطاقة انطلاقا من ان الطاقة هي المدخلات الاساسية لأي نظام انتاجي عالمي. [٥]

ومن هنا فأن الطاقة يمكن ان تعرف على انها القدرة على انجاز عمل ما , اوهي قدرة المادة على اعطاء قوى قادرة على انجاز عمل معين [٦]. وهي كذلك قدرة نظام ما على انتاج فاعلية او نشاط خارجي وهي كمية فيزيائية تظهر على شكل حركة ميكانيكية او طاقة ربط بين انوية الذرة .

وقد تطورت مصادر الطاقة مع تطور وسائل العمل التي ابتكرها الانسان لسد احتياجاته المادية والمعنوية مع تطور الزمن وعوامل الحضارة اذا بدأت بالقوة البدنية ثم طاقة الحيوانات واستغلال طاقة النار وحركة الرياح لتحريك السفن والطواحين وسقوط المياه للري الى ان شهد العالم في العصور الحديثة استخدام الوقود الاحفوري مثل الفحم الحجري والنفط والغاز والطاقة النووية الخ وتطورت وتنوعت مصادر الطاقة الحديثة بشكل غير مسبوق في النصف الثاني

---

[٣]- مديحة حسن , اقتصاديات الطاقة في العالم وموقف دول البترول العربي منها , الطبعة الاولى , دار الجميل, بيروت , ١٩٩٢ , ص ٣

[٤]- لودوفيك مون , الطاقة النفطية والطاقة النووية الحاضر والمستقبل , ترجمة مارك عبود , الطبعة الاولى , المجلة العربية , الرياض , ٢٠١٤ , ص ٥

[٥]- - نجلاء عبد الوهاب احمد , مستقبل النفط العربي في ضل المتغيرات العالمية , اطروحة دكتوراه غير منشورة , كلية العلوم السياسية – الجامعة المستنصرية , بغداد ٢٠٠٥ , ص ٥٦

[٦]- اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي اسيا , بناء القدرات في تنظيم الطاقة المستدامة نهج التخفيف من الفقر وادماج قضايا النوع الاجتماعي ضمن الاهتمامات الرئيسة . الجزء الاول , الطاقة لأغراض التنمية المستدامة في دول الاسكوا , ص ٣٣

من القرن العشرين لنشهد كم هائل من مصادر الطاقة لكن كل هذه الانواع يمكن حصرها بنوعين اساسين هما الطاقة الناضبة والطاقة المتجددة .

المطلب الثاني : مصادر الطاقة the resources of energy

وتنقسم الى نوعين اساسيين هما:

اولا : مصادر الطاقة الناضبة. Depleted resources

ويقصد بها المصادر ذات الطبيعة المؤقتة التي تتسم بمحدودية امكانية التعويض للكميات المستهلكة منها وهي الطاقة الاحفورية بشكل خاص التي تشكل النسبة الاكبر من الاستهلاك العالمي من الطاقة مثل النفط والغاز الطبيعي والفحم الحجري وغيرها [٧].

١ – **النفط الخام** . ويعد من اكثر مصادر الطاقة الاحفورية الناضبة انتشارا لحد الان واهمها على الاطلاق وهو عبارة عن سائل ذو لون اسود كثيف وقابل للاشتعال يتكون من خليط من المركبات العضوية يشكل فيها الكاربون والهدروجين النسبة الساحقة لكنها تختلف من نوع الى اخر من انواع النفط المختلفة [٨] . وقد سادت الكثير من النظريات التي تعلل سبب تكونه عبر التاريخ من اهمها النظرية اللاعضوية التي تؤكد على انه مادة كاربونية تتعلق بالتفاعل بين مكونات قشرة الارض والثانية عضوية اكثر حداثة تؤكد على انه مادة هيدروكاربونية نتجت عن تحلل الكائنات الحية من حيوان ونبات [٩] وتخزنت بالأرض عبر الزمن وبين هذه وتلك توجد الكثير من التفسيرات لتكوين هذه المادة الاستراتيجية .

ويشكل النفط ما يقارب ٣٦% من الاستهلاك العالمي للطاقة الا ان هذه النسبة معرضة للتغيير بشكل تنازلي في ضل تنامي استخدام المصادر الاخرى من مصادر الطاقة غير ان النفط لا يزال يمثل المصدر الاهم من مصادر الطاقة نظرا لتعدد مجالات استخدامه ووفرته وسهولة استخدامه ونقله وتقدر احتياطيات العالم المؤكدة من النفط حوالي ١٥٠٠ مليار برميل معرضة للزيادة والنقصان بسبب عمليات الاكتشاف من جهة وعمليات الاستهلاك من جهة اخرى .

والجدول رقم (١) يوضح الاحتياطات المؤكدة من النفط الخام لأكبر الدول من حيث الاحتياطي مقدرة بمليار برميل للعام ٢٠٢٠ :

---

[٧]- Types of Energy Resources for Descriptions and Background information ,2012 , www . Springer. Com pp 23 – 35

[٨]- عبد المطلب النقرش , الطاقة مفاهيمها انواعها مصادرها , بحث مقدم الى مديرية التخطيط , وزارة التخطيط والثروة المعدنية , عمان الاردن , ٢٠٠٥ ص ٧

[٩]- نجلاء عبد الوهاب احمد , مصدر سبق ذكره ص ٦٣

ت	الدولة	مليار برميل	النسبة من الاحتياطي العالمي
١	فنزويلا	٣٠١	%٢٠
٢	السعودية	٢٧٠	%١٧
٣	كندا	١٦٥	% ١١
٤	ايران	١٥٨	%١٠
٥	العراق	151	%٩
٦	الكويت	١٠١	%٦,٨
٧	الامارات	١٠٠	%٦,٦
٨	روسيا الاتحادية	٩٠	%٥
٩	ليبيا	٤٨	%٣
١٠	نيجيريا	٣٧	%٢,٥
١١	الولايات المتحدة	٣٦	%٢,٤
١٢	كازاخستان	٣٠	%٢
١٣	قطر	٢٥	%١,٧
١٤	الصين	٢٥	%١,٦

OPEC : Organization the Petroleum Exporting Countries , Annual Statistical Bulletin, 2020 , p 22

٢ – **الغاز الطبيعي** . وهو ثاني اهم مصدر من مصادر الطاقة على مستوى العالم من حيث الاستخدام والاكثر شيوعا . وعلى الرغم من حداثته مقارنة بالنفط والفحم الا ان هناك عوامل كثيرة جعلت منه محط اهتمام غير مسبوق من قبل المستهلكين تأتي في مقدمة هذه العوامل قلة مساهمته في تلوث البيئة نظرا لمحدودية وجود العناصر الكاربونية والكبريت والرصاص التي تعمل على تلوث البيئة , وسهولة نقله , واعتدال اسعاره , وتزايد مجالات استخدامه لا سيما في الصناعات البتروكيمياوية والطاقة الكهربائية .. الخ الامر الذي دفع العالم الى الاهتمام بتطوير انتاجه وزيادة نسب الاستخراج والاستخدام في كافة المجالات حيث وصلت نسبة استخدامه الى ٢٤ % من بين مصادر الطاقة على مستوى العالم مع وجود فرص حقيقية وكبيرة لزيادة نسبة مساهمته في سوق الطاقة العالمي مستقبلا [١٠] . وتتوقع ادارة معلومات الطاقة الامريكية ان يتجاوز استهلاك الغاز الطبيعي للفحم الحجري بحدود عام ٢٠٣٠ حيث ستصبح نسبته ٣٠ % من مجمل الاستهلاك العالمي من الطاقة [١١] . وما يساعد على التوسع في نسب استهلاك الغاز الطبيعي هو وفرته وتزايد الاحتياطات باستمرار نتيجة تكثيف عمليات الاستكشاف عالميا

[١٠] OPEC : Organization the Petroleum Exporting Countries , Annual Statistical Bulletin,2016 , p 22

[١١] OPEC: Organization the Petroleum Exporting Countries, Annual Statistical Bulletin, 2016 , p 22

وتطور الوسائل التقنية ذات الصلة بعمليات الاستكشاف والتنقيب حيث تجاوزت الاحتياطات العالمية من الغاز ٢٠٠ ترليون متر مكعب والتي تكفي لأكثر من ٦٠ سنة قادمة [١٢] .

جدول رقم (٢) يبين احتياطيات العالم من الغاز الطبيعي لعام 2020 مقدرة بالترليون متر مكعب

ت	الدولة	ترليون متر مكعب	النسبة من الاحتياطي العالمي
١	روسيا	55,5	% 24.5
٢	ايران	33.5	% 16,6
٣	قطر	24 .3	% 12,2
٤	الولايات المتحدة	11	% 5,4
٥	تركمانستان	9,9	% 4.9
٦	السعودية	٩	% 4,3
٧	الامارات	6	% 3
٨	فنزويلا	5,7	% 2,8
٩	نيجيريا	5,3	% 2,6
١٠	الجزائر	4.6	% 2,2
١١	استراليا	٤	% 1,8
١٢	العراق	٩ 3,	% 1,7
١٣	الصين	٤ 3,	% 1,6

OPEC: Organization the Petroleum Exporting Countries, Annual Statistical Bulletin, 2016 , p 22 . British Petroleum, statistical Review of World Energy, 2020 www. Bp .com, P 6

٣- الفحم الحجري. يعد الفحم الحجري من بين مصادر الطاقة الاحفورية واكثرها توفرا والتي تمثل مصدرا بديلا للنفط والغاز في حالات ومراحل معينة , ويتألف اساسا من الكاربون والهدروجين والاوكسجين ومن اهم انواع الفحم الحجري هي الخث والفحم البني والفحم القطراني , وقد برزت اهميته مع الثورة الصناعية وتقدر الاحتياطات المؤكدة للفحم الحجري (٩٨٤) مليار طن تقريبا اي ما يكفي العالم ١٩٠ سنة قادمة حيث يبلغ الانتاج العالمي حاليا ما يزيد عن ٤ مليارات طن سنويا وتأتي اغلب هذه النسبة من الصين والولايات المتحدة والهند واستراليا وجنوب افريقيا [١٣] . ومن هنا فأن القاعدة الاساس لموارد الفحم تفوق كثيرا من حيث الحجم قاعدتي الموارد النفطية والغازية فضلا عن ذلك رخص اسعاره وتوزع احتياطاته بشكل

[١٢]- - هشام الخطيب , امن الطاقة العالمي وانعكاساته على منطقة الخليج , التحديات والافاق . الطبعة الاولى , مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية , ابو ظبي , ٢٠١٨ ص ٤٤

اكثر تكافؤ وتوازن على بقاع العالم , غير ان استخدامه يؤدي الى الكثير من المشاكل البيئية حيث انه يشكل اكبر تهديد لنقاء الهواء وسلامة البيئة فعند احتراقه ينتج ثاني اوكسيد الكاربون بكميات كبيرة جدا لذلك فأن هنالك ميلا عالميا كبيرا للتقليل من استهلاك الفحم الامر الذي سيؤدي بالنتيجة الى تراجع اهميته في مجال الطاقة عالميا مالم تتوصل التكنولوجيا الى وسيلة للتغلب على هذه المشكلة [١٤] .

ثانيا : مصادر الطاقة المتجددة . renewable energy sources . وهي تعبير اقتصادي اجتماعي يدل على مصادر الطاقة التي يمكن ان تتجدد الى ما لا نهاية والتي يمكن ان تمثل بديلا بشكل جزأي او كلي للطاقة التقليدية غير المتجددة وتمتاز بمحدودية تأثيرها السلبي على البيئة بشكل واضح جدا فضلا عن انها باتت تمثل معيارا للإشارة الى درجة تقدم المجتمعات والدول ومدى مسؤوليتها امام التزاماتها الدولية في مجال النمو والتنمية واصحاح البيئة على كافة المستويات.

لذلك فأن الكثير من الدراسات المستقبلية المهتمة بمجال الطاقة ترى ان العالم سيقبل بشكل كبير على تطوير امكانياته في مجال الطاقة المتجددة انطلاقا من قدرتها على انجاز متطلبات النمو العالمي بشكل يمتاز بالديمومة والدينامية والجودة وتكاليف معقولة حيث تقدر هذه الدراسات ان الاستثمارات العالمية المتوقعة في مجال تطوير بدائل الطاقة المتجددة حتى عام ٢٠٤٠ ستكون حوالي ٧ ترليون دولار [١٥] .

ومن بين اهم انواع الطاقة المتجددة هي :

أ – الطاقة الشمسية . ب – الطاقة الكهرومائية .

ج – طاقة الرياح . د – طاقة الكتلة الحيوية (الناتجة من المواد النباتية)

ه – طاقة باطن الارض والرمال . و – طاقة المد والجزر.

والجدول رقم (٣) يبين انتاج الطاقة المتجددة في العالم عبر المقارنة بين عام ٢٠٠٤ وعام ٢٠٣٠ مقدرة بالتيرا واط بالساعة لبعض المصادر وبمليون طن مكافئ من المكافئ النفطي:

مصادر الطاقة	٢٠٠٤	٢٠٣٠	الزيادة بعدد

[١٣]- World coal Institute , the coal resource , A Comprehensive over view of coal, world coal Institute ,LONDON Cambridge House , 20 , p – 3١٤

[١٤]- هشام الخطيب , مصدر سبق ذكره , ص٤٤

[١٥]- World energy Outlook (2015) International Energy Agency secure Sustainable Together (Arabic translation. www.iea .org p 8

			المرات قريبا
توليد الكهرباء	٣١٧٩	٧٧٧٥	٢
الطاقة المائية	٢٨١٠	٤٩٠٣	٢
الكتلة الحيوية	٢٢٧	٩٨٣	٤
الطاقة الشمسية	٤	٢٣٨	٦٠
طاقة حرارة الارض	٥٦	١٨٥	٣
طاقة الرياح	٨٢	١٤٤٠	١٨
طاقة المد والجزر	اقل من ١	٢٥	٤٦ تقريبا

Source ; Killmann , W , Forests and Energy , Key issues , FAO Forestry Paper (154) , (FAO) Food and Agriculture organization of United Nation , Rome , 2018 . p 11

المبحث الثاني : مدى اعتماد اقتصاديات دول منطقة الخليج العربي النفطية على واردات النفط . The dependence of the economies of the oil-producing countries on oil

يمكن تعريف الواردات النفطية على انها ما تحصل عليه الدول المنتجة و المصدرة للنفط من عملات اجنبية لقاء تصديرها لمكونات الطاقة النفطية الاساسية , وبالعادة تشكل هذه الواردات النسبة الاكبر من تكوين الدخل القومي في الدول المنتجة مقارنة مع باقي مصادر الدخل المتولدة من القطاعات الاخرى .

لم تصبح اغلب الدول المصدرة للنفط بما فيها دول منطقة الخليج العربي و العراق معتمدة بشكل لافت في تمويل اقتصاداتها ودعم نفقاتها العامة على العوائد النفطية الا بعد النصف الثاني من عقد الخمسينيات من القرن العشرين وصاعدا حينما تمت توسعة الاكتشافات النفطية والغازية من جهة وزيادة ا لتوجه العالمي الى تفضيل استهلاك النفط والغاز على الفحم الحجري وتكيف نمط الانتاج العالمي وفقا لذلك النشاط من انتاج الطاقة [١٦].

ومنذ ذلك الوقت واقتصاديات البلدان المصدرة للنفط تعتمد بشكل كبير على ما تحصل عليه من صادرات النفط والغاز لتعزيز ميزانياتها العامة وبناء استراتيجياتها وخططها المتعلقة بالتحديث

البنوي والتنمية الاقتصادية وزيادة مستوى الرفاهية بدرجة اصبحت تقترب من مستويات ٩٥% عند بعض الدول الى الدرجة التي باتت اقتصادات هذه الدولة مرتهنة بشكل كبير بالفرص والتحديات التي تواجه القطاع النفطي الذي تحول الى دالة للتطور والتخلف الاقتصادي بنفس الوقت وكما سنوضح لاحقا .

وقد صممت اغلب الدول المنتجة للطاقة لا سيما المصدرة النفط والغاز منها سياساتها التنموية في الماضي والحاضر بل وحتى السياسات المستقبلية الى حد كبير على اساس اعتماد كبير على موارد النفط خصوصا في ضل فشل او محدودية نجاح خططها المتعلقة بتفعيل دور القطاعات الاساسية الاخرى كالقطاعين الزراعي والصناعي فعلى سبيل المثال فأن التوقعات المستقبلية تشير الى ان الدول المصدرة للنفط لا يمكنها الخروج من دائرة الاعتماد الكبير على الواردات النفطية في حال استمرت اسعار النفط الخام قريبة من سعر ٥٥ دولار للبرميل [١٧] . حيث ستستمر بهذه المصادر المالية المتولدة من الصادرات النفطية المصدر الرئيس للواردات الحكومية والمحرك الاكبر للقوة المالية للبلدان المصدرة للنفط .

وتعد دول منطقة الخليج العربي بما فيها العراق وايران من اكبر منتجي ومصدري النفط في العالم وتستحوذ على اكبر حجم احتياطي نفطي يقدر بحدود ٥٩ % من الاحتياطي العالمي حيث تحتل السعودية وايران والعراق ثاني ورابع وخامس احتياطي نفطي عالمي على التوالي وتمتاز مع دول الخليج الاخرى بقدرات انتاجية كبيرة جدا [١٨]. وقد تم تفصيل هذا الجانب في الجدول رقم (١) في صفحة رقم ٤ من هذا البحث.

اللافت هنا أن غالبية الدول المنتجة للنفط هي دول نامية، وتعتمد على النفط مصدرًا رئيسًا في اقتصادها، وإعداد موازناتها العامة، حيث قدرت الاحصاءات السنوية الصادرة عن البنك الدولي نسبة اعتماد اقتصاديات هذه الدول من حيث تكوين الناتج المحلي الاجمالي وبشكل

---

[١٦]- احمد جاسم محمد وصلاح مهدي عبد الله , الخسائر الاقتصادية والبيئية الناجمة عن حرق الغاز الطبيعي في جنوب العراق من عام ١٩٧٠ – ٢٠١٢ , مجلة النفط والتعاون العربي , العدد١٤٩ , منظمة الاقطار العربية المصدرة للنفط (اوابك) , الكويت , ٢٠١٣ , ص ١١

[١٧]- Source ; Killmann , W , Forests and Energy , Key issues , FAO Forestry Paper (154) , (FAO) Food and Agriculture organization of United Nation , Rome , 2018 . p 11

[١٨] World coal Institute , the coal resource , A Comprehensive over view of coal, world coal Institute ,LONDON Cambridge House , 2014 , p – 3

متباين بين ٤٠ – ٦٠ % على النفط ونسبة اعتماد الموازنات الحكومية العامة في تمويلها على الواردان النفطية ما بين ٧٠ – ٩٠ % [١٩] .

والجدول رقم (4) يبين حجم اعتماد الميزانيات العامة لأهم الدول الخليجية على الموارد المتحصلة من بيع الطاقة.

ت	الدولة	النسبة
١-	السعودية	%٩٠
٢-	ايران	ما بين ٦٠ – ٨٠ %
٣-	العراق	%٩٥
٤-	الامارات العربية المتحدة	%٤٠
٥-	الكويت	%٩٣
٦-	قطر	% ٦٠
٧-	عمان	%٦٥
٨-	البحرين	% ٧٠

الجدول من اعداد الباحث بالاعتماد على جملة مصادر منها : ملامح وافاق الاداء الاقتصادي في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية , اصدار المركز الاحصائي لمجلس التعاون لدول الخليج العربية , ابو ظبي , ٢٠٢٠

وهنا مكمن الخطورة الشديد. حيث ستكون هذه الدول الأكثر تضررًا من هبوط أسعار النفط، والذي قد يشكل أزمة لدى كثير من الدول النفطية، التي تبني موازناتها على أساس أسعار متوقّعة للنفط، مثل العراق، الذي يُعدّ من أبرز الدول المتأثرة بهذا الهبوط، نتيجة انخفاض صادراته النفطية جراء الوضع الاقتصادي والسياسي والأمني الذي تعيشه البلاد، مما دفع بعض خبراء الاقتصاد إلى التلويح بإيجاد حلول أمنية عاجلة لتفادي الأزمة، وكذلك هو الحال مع دول اخرى مثل ليبيا ما يعني أن هذه البلدان ستواجه أزمات مالية.

ولا غرابة في أنه على الرغم من ايمان الدول المصدرة للنفط ان عملية اعتمادها الكبير على تصدير النفط لتمويل نفقاتها المختلفة ستفضي بالنهاية الى تعمق التشوهات البنيوية في اقتصاداتها وتكريس ما يعرف بالمرض الهولندي الذي يعني ان الاعتماد على النفط يلغي اي احتمال جدي لنمو القطاعات الاخرى وفي مقدمتها القطاعين الصناعي والزراعي ، أبقت هذه الدول المنتجة على الكميات الكبيرة نفسها المصدرة من النفط في اشارة الى استمرارها بالاعتماد التام على النفط حتى في ضل تراجع اسعاره ، كذلك أضافت الولايات المتحدة، أكثر

[١٩]-) دراسة عن ملامح وافاق الاداء الاقتصادي في دول مجلس التعاون في الخليج العربي ,, المركز الاحصائي لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية , اصدار مؤسسة جيدسات ,

من ثلاثة ملايين برميل يوميًا في السنوات الثلاث الماضية، ومنتجو "أوبك" يعملون بكامل طاقتهم، فالمملكة العربية السعودية التي يشكل النفط بحدود ٩٠٪ من اقتصادها، تنتج نحو ١٠ ملايين برميل نفط يوميًا وما قامت بتخفيضه من الانتاج لم يسهم في كبح موجه الانخفاض الا بعد فترة ليست قصيرة ، شكل افضى مثلا الى أنّ ايراداتها النفطية تراجعت في ظل الأسعار المنخفضة بواقع ٣٠٠ مليون دولار يوميًا، [٢٠]

غير ان العديد من الدول المصدرة للنفط بذلت جهودا حقيقية في السنوات الاخيرة لتعزيز قدراتها الاقتصادية بعيدا عن الاعتماد الكلي على موارد الطاقة عبر العمل على زيادة قدراتها التنافسية وترقية كفاءة اسواقها المالية , وتعزيز عوامل الجاذبية في اسواقها المحلية , وتحسين كفاءة بيئة الاعمال .. الخ ومن بينها المملكة العربية السعودية والامارات العربية المتحدة وايران وغيرها من الدول .

فضلا عن بذل المزيد من المحاولات الجادة لتنويع مصادر الدخل في اقتصاداتها عبر توسيع مساهمة القطاعات غير النفطية في تكوين الناتج المحلي الاجمالي وعلى رأس هذه القطاعات القطاع الصناعي وقطاع الخدمات , والسياحة وغيرها وتستهدف هذه الخطط حماية اقتصاديات الدول المصدرة للنفط من التقلبات السعرية بالدرجة الاساس فضلا عن دور تنويع النشاطات الاقتصادية في دعم قوة الاقتصاد الوطني وتعزيز فرص العمل وتوطين التكنولوجيا .. الخ ويعد برنامج السعودية المتعلق بتنويع الاقتصاد وفق رؤية ٢٠٣٠ من بين الخطط والبرامج الرائدة في هذا المجال حيث يطمح الى تحول المملكة الى دولة مصنعة على المستويين المدني والعسكري وتدنية اعتماد الدولة على النفط الى اقل من ٥٠ % عند عام ٢٠٣٠ [٢١] .

كما قام العراق بتبني مشروع الورقة البيضاء كمحاولة اولية لتقليل الاعتماد على صادرات النفط كمورد وحيد لتكوين للحصول على العملة الاحتياطية عبر وضع خطط لتنويع مصادر الدخل .

في حين قطعت كل من الامارات العربية المتحدة وايران شوطا في مجال تنويع مصادر الدخل وتوسيع مشاركة القطاعات الاخرى في تكوين الناتج المحلي الاجمالي ,

غير ان السمة الاساسية لاقتصادات هذه الدول على الرغم من الجهود التي بذلت في السنوات الاخيرة لا زالت سمة ريعية تهيمن على مفاصلها العوائد التي تحصل عليها من تصدير النفط

٢٠٢٠ . ص ٣٨

[٢٠]- جاب الله مصطفى، "تقلبات أسعار النفط وعلاقتها برصيدي الموازنة العامة وميزان المدفوعات، حالة الجزائر"، مجلة الدراسات الاقتصادية والمالية، العدد التاسع، المجلد الأول، جامعة الوادي، ٢٠١٦ ، ص٨

وقد تستغرق عملية التحول نحو اقتصادات متوازنة تستند الى مساهمة معقولة للقطاعات الاقتصادية الاساسية وقتا اكثر من المتوقع وطوال هذه الفترة ستبقى هذه الدول تتأثر اكثر من غيرها بالتقلبات السعرية للنفط .

المبحث الثالث : اسباب تذبذب اسعار النفط وانعكاسها على اقتصاديات دول منطقة الخليج العربي المصدرة للنفط .

المطلب الاول : اسباب تذبذب اسعار النفط .

تعد السوق النفطية المكان الجغرافي المعلوم بصورة فعلية أو وهمية لتبادل السلع النفطية في سعر أو زمن معلومين أو هو مكان جغرافي تلتقي فيه قوى العرض والطلب في زمن وسعر أو أسعار معلومة وهي سوق شبه احتكارية تحكمها الدول المنتجة والمصدرة والدول المستهلكة الكبرى حيث تستحوذ هذه الأسواق على قدر كبير من الاهتمام العالمي وتحظى تطوراتها بمتابعة مستمرة لما يقوم به النفط من دور في تحريك عجلة الاقتصاد العالمي [٢٢] .

تتحدد الأسعار في السوق النفطية، كبقية أسواق السلع والخدمات، نتيجة لتفاعل قوى العرض والطلب كون العرض والطلب هما المحددان الرئيسيان لسعر النفط وليس تغيرات سعر صرف الدولار فقط، ففي الوقت الذي تسهم نسب النمو الاقتصادي العالمي ومعدلات النمو السكاني و مستويات الدخل في التأثير على مستوى الطلب على النفط، فان مستويات الطاقة الانتاجية الفائضة لدى الدول الاعضاء وحجم الاستثمارات في توسيع الطاقة الانتاجية العالمية والازمات الجيوسياسية تسهم ايضا في التأثير على مستوى العرض [٢٣]

وبشكل عام تتحكم ثلاث عناصر رئيسة بالأسواق هم البائعون والمشترون والسلعة موضع التداول، وان الاختلاف في احد هذه العناصر او اكثر يترتب عليه اختلاف في طبيعة الاسعار، وتنقسم الأسواق تبعاً لهذا الاختلاف الى عدة أنواع هي الاحتكار المطلق، والمنافسة الاحتكارية،

---

[٢١]- وزارة التعليم السعودية , رؤية المملكة ٢٠٣٠ ,المجلة العربية للعلوم والنشر والابحاث , العدد ٩ , الرياض , ٢٠١٨ , ص ٥٨

[٢٢]- عبد العلي مرابطي، لطفي بهلول: مسار السياسة النقدية في ظل تقلبات اسعار النفط ،((دراسة حالة الجزائر(٢٠٠٠_٢٠١٧) ، رسالة ماجستير(غير منشورة)، جامعة ماي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، ٢٠١٩، ص ١٣_١٤ .

[٢٣]- احسان بوبريمة: تقلبات الدولار ومستقبل اسعار النفط والبترودولار، المستقبل العربي، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية،٢٠١٧) العدد ٤٦١، السنة ٤٠ ، ص١٦.

واحتكار القلة، وبالطبع لا تخرج السوق النفطية عن هذا النطاق وتتأثر طبيعة الاسعار الى حد كبير بهذه المعادلة [٢٤].

باتت أسواق النفط بتقلباتها تشغل اهتمام العالم أجمع نتيجةً لتأثيرها المباشر على استمرارية الانتاج وتكلفته وعلى مستويات الطلب واثاره على الاسعار , وقد اصبح من المؤكد ان هذه التقلبات في مجال الانتاج والاسعار والطلب كامنة ومستقرة في طبيعة الاقتصاد الدولي على المدى القصير والمتوسط والبعيد بسبب عدم استقرار الاوضاع في مناطق الانتاج وتكرار الازمات الاقتصادية الدولية وطبيعة المخاطر الجيوسياسية والامنية ثم تمتد الآثار الى السوق النفطية العالمية المرتبطة تكاملياً، ينتج عن هذا كله تذبذب سعري وتقلب استثماري وانتاجي في الأسواق النفطية وتحكم عوامل الاستقرار والاضطراب بالأسعار [٢٥] .

والواقع ان السوق النفطية اليوم أقرب ما تكون الى سوق احتكار القلة، عبر وجود عدد قليل من المنتجين أو البائعين ينتجون أو يبيعون سلعة متماثلة من حيث الجودة والسعر والخواص الاخرى , غير ان هذا الاحتكار لا يعني ان المنتجين هم المتحكمون دائما بالأسعار فطبيعة التحولات الاقتصادية والسياسية الدولية اتاحت للمستهلكين ايضا امكانية التأثير بشكل مهم في اسعار الطاقة وفي مقدمتها النفط .

ومن اهم اسباب تذبذب اسعار النفط عالميا هي :

١ – الازمات الاقتصادية الدولية : حيث تفضي الازمات الاقتصادية بمختلف اشكالها الى تقليص عمليات الانتاج والاستهلاك في الدول التي تواجه ازمة اقتصادية بشكل يحتم عليها تقليص مشترياتها من الطاقة وعلى راسها النفط وبتراجع الطلب المفاجئ قد تحدث عملية انهيار بالأسعار او على الاقل تراجع تدريجي, فبعد الازمة المالية في منطقة جنوب شرق اسيا عام ١٩٩٧ شهدت اسعار النفط انخفاضا واضحا لكنها اتخذت اتجاهاً تصاعدياً بدءاً من عام ٢٠٠٢ اتسم بالارتفاع التدريجي ، بعد ان بلغت سلة خامات اوبك٢٤,٣٦ دولاراً، لتواصل ارتفاعها عام ٢٠٠٣ الى ٢٨,٢ دولاراً للبرميل، وكان مرد هذا الارتفاع عائدٌ بطبيعة الحال الى الخشية

---

[٢٤]-( ) نبيل مهدي الجنابي، كريم سالم حسين: العلاقة بين أسعار النفط الخام وسعر صرف الدولار باستخدام التكامل المشترك وسببية (Granger)، مجلة كلية الادارة والاقتصاد للدراسات الاقتصادية والادارية والمالية ،جامعة بابل، العراق ٢٠١١، العدد ١، المجلد ٣، ص ٤ .

[٢٥]- ميثم خضير جواد، فعالية السياسة المالية في ظل الصدمات النفطية في المملكة العربية السعودية مع الاشارة للعراق للمدة الواقعة (١٩٩٠_٢٠١٢) ، رسالة ماجستير(غير منشورة)، جامعة كربلاء، كلية الادارة والاقتصاد ،العراق، ٢٠١٦، ص٥٣ .

من حدوث نقص في الامدادات جراء التوترات في منطقة الشرق الاوسط من جهة والى الانتعاش الاقتصادي لا سيما في اسيا [٢٦]،

وفي العامين ٢٠٠٧و ٢٠٠٨ عاودت اسعار النفط الى الارتفاع مرة اخرى لتصل الى ٩٠ دولاراً للبرميل بفعل عوامل الاستقرار الاقتصادي والسياسي العالمي ، ثم ما لبثت ان اخذت بالانخفاض عام ٢٠٠٩ بعد ان تراجعت الى ٦٢ دولار للبرميل [٢٧]، ومرد هذا الانخفاض عائد بطبيعة الحال الى طبيعة الازمة المالية العالمية التي عرفت بأزمة الرهن العقاري ، التي اجتاحت الولايات المتحدة وعمت آثارها معظم دول العالم.

٢ – الاستمرار بزيادة الانتاج بشكل غير منضبط بالتزامن مع تباطؤ النمو العالمي : فقد وصل سعر برميل النفط عام ٢٠١٤ لأعلى مستوياته وهو ١١٢ دولار في مطلع العام ثم بدأ هبوط تدريجي في اسعار النفط في نهاية العام ذاته بالتزامن مع الزيادة في المعروض من النفط الخام نتيجة لزيادة الانتاج من جهة وظهور ملامح تباطؤ اقتصادي عمل على خفض معدلات الاستهلاك اليومي للدول من جهة اخرى، ليغلق خام سعر النفط عند ٢٦ دولار في عام ٢٠١٦ [٢٨]، وهو ادنى مستوى وصل له سعر النفط منذ سنوات سابقة قبل ان يتعافى بشكل تدريجي منذ عام ٢٠١٧، حيث بلغ ٦١ دولاراً مع إعلان لجنة مراقبة الإنتاج المؤلفة من أعضاء في "أوبك"، وآخرين مستقلين ومن بينهم روسيا ، تراجع معروض النفط في السوق الدولية كمحاولة للسيطرة على تراجع الاسعار قبل ان تعاود الاسعار الهبوط بعد تفشي جائحة كورونا .

٣ – التقديرات السلبية الصادرة من وكالات ومؤسسات عالمية رصينة ومن بينها الصندوق والبنك الدوليان المتعلقة بالنمو الاقتصادي او التوقعات المتعلقة بنسب نمو او تراجع الطلب على الطاقة التي تصدر من الوكالة الدولية للطاقة , وقد لوحظ ان بعض التصريحات او النشرات الصادرة من هذه المؤسسات تأخذ احيانا طابعا سياسيا منحازا هدفها التأثير على اسعار

---

[٢٦]- تقرير الوكالة الدولية للطاقة (ايرنا) ابو ظبي , الامارات العربية المتحدة , ٢٠٢٠ , ص ٣٩

[٢٧]- احمد الهيتي وبختيار صابر ,اثر تقلبات الايرادات النفطية في مؤشرات الاقتصاد الكلي واداء الاسواق المالية في دول مجلس التعاون الخليجي , مجلة جامعة الانبار للعلوم الادارية والاقتصادية , العدد ٧ , العراق , ٢٠١١

النفط عبر اثارة العوامل المثبطة في الاسواق ودفع الاسعار للهبوط نسبيا وهو الامر الذي دفع على سبيل المثال اعضاء منظمة اوبك الى التخلي عن تقديرات الوكالة الدولية للطاقة كمصدر اساس في خططها المستقبلية المتعلقة بالإنتاج والتصدير [٢٩].

٤ – انتشار الاوبئة والجائحات العالمية : اخذت اسعار النفط بالانهيار بشكل مفاجئ في اذار ٢٠٢٠، بصورة لم يسبق لها مثيل فقد تراجعت بنسبة ٣٠% نتيجةً لانتشار جائحة كورونا وتزايد المخاوف العالمية من تفشي الوباء، بشكل اثر على الطلب العالمي على النفط ومشتقاته [٣٠]. فبعد ان انتقل فايروس كورونا من الصين بنهاية عام ٢٠١٩ الى باقي دول العالم قامت هذه الدول باتخاذ اجراءات وقائية صارمة من بينها الاغلاق الاقتصادي الامر الذي اثر بشكل كبير على حجم الطلب على النفط وبالتالي ادى الى انخفاضه بشكل كبير .

٥ – تتسم السوق النفطية بخصائص سوق احتكار القلة التي تميل الى اغتنام الفرص لزيادة الاسعار بغض النظر عن عوامل التوازن الطبيعية في السوق الدولي والتي من اهم سماتها عدم حرية تحديد الاسعار ويتم ذلك بشكل موجه، اذ ان الباعة في السوق النفطية لا يقومون بشكل منفرد بتغيير سعر النفط خوفاً من ردود الفعل غير المتوازنة من منافسين وكذلك يترددون برفعها خوفاً من قيام منافسيهم بذلك أيضاً، لذلك يكون الاتجاه العام في الاجل الطويل نحو الارتفاع للأسعار وبشكل موجه بغية تحقيق مردودات عالية من الارباح وهذا يعد ايضا من بين اسباب ارتفاع اسعار النفط بشكل مفاجئ [٣١].

٦ – الازمات السياسية والحروب : حيث تعد احدى محركات اثارة الفوضى في الاسعار وتدفع على الاغلب الاسعار الى الارتفاع بعد تزايد نسبة المخاطر الجيوسياسية سواء في منطقة دول

---

[٢٨]- عبدالله بن حمد العطية , اسعار النفط ودور اوبك وسياستها تجاه الاسعار , في ندوة تداعيات هبوط اسعار النفط على الدول المصدرة , المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات , الدوحة , ٢٠١٦ , ص ١٨

[٢٩]- روبن ميلر , مستقبل النفط العراقي , سلسلة اصدارات مركز البيان للدراسات والتخطيط ١٦ , العراق , ٢٠١٨ , ص ٤٩

[٣٠]- وحدة الدراسات السياسية , كيف عصفت جائحة كورونا بأسعار النفط , المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات , الدوخة , نيسان ٢٠٢٠ , ص ٣٢

[٣١]- حسين عبد الكريم جعاز الشمري، توظيف عوائد النفط في بلدان ريعية مختارة مع الاشارة الى العراق للمدة الواقعة (١٩٩٠_٢٠١٢)، رسالة ماجستير(غير منشورة)، جامعة كربلاء، كلية الادارة والاقتصاد، ٢٠١٦، ص٣٢ .

الانتاج او دول العبور والممرات البحرية وما حدث بعد حرب تشرين بين العرب واسرائيل او مع بداية الثورة الايرانية عام ١٩٧٩ , او خلال حربي الخليج الاولى والثانية والقرصنة البحرية من ارتفاع في الاسعار الا امثلة في هذا الاطار , فضلا عن اثر طبيعة الاستقرار او الاضطراب السياسي الداخلي للدول المنتجة او المستهلكة للنفط حيث ينعكس هو الاخر على مستويات الانتاج او الاستهلاك وبالنتيجة يفضي الى تذبذب اسعار النفط .

٧ – وضع المخزون النفطي العالمي : حيث يعد ما تمتلكه الدول المستهلكة من مخزون نفطي في مستودعاتها الاستراتيجية مؤشر على وضع الطاقة العالمي حيث يبعث هذه الحجم بمؤشرات استقرار سعري في حال استقراره عند مستويات تقارب العرض مع الطلب العالمي على النفط ومؤشرات صعود سعري في حال انخفاضه عن مستويات تقارب العرض والطلب العالمي على النفط ومؤشرات انخفاض سعري نسبي للنفط في حال ارتفاعه عن مستوى تقارب العرض والطلب العالمي على النفط ,

المطلب الثاني : انعكاسات تذبذب الاسعار على اقتصاديات دول منطقة الخليج العربي المصدرة للنفط .

ينعكس تذبذب الاسعار لا سيما انخفاضها بشكل كبير على اقتصاديات الدول المصدرة للنفط لا سيما منها دول منطقة الخليج العربي , ويظهر ذلك الاثر على مستويات عدة من بين اهمها مستوى النمو الاقتصادي , اختلال موازين المدفوعات , تراجع وتشوه الانفاق العام , تراجع القدرات الاستثمارية بما فيها في القطاع النفطي , توقف عدد من خطط الحكومات المتعلقة بالتحديث والتنمية , زيادة نسب البطالة وارتفاع نسب الفقر , ارباك الخطط المستقبلية لحكومات الدول المصدرة ... الخ .

وبشكل عام تختلف نسب انعكاس تذبذب اسعار النفط على اقتصاديات الدول المصدرة من دولة الى اخرى تبعا الى درجة اعتماد الناتج المحلي الاجمالي والموازنات العامة لكل دولة على النفط وحجم الصادرات النفطية من مجمل التجارة الخارجية , حيث تختلف الدول المصدرة للنفط ومنها بطبيعة الحال دول منطقة الخليج العربي في نسبة اعتماد كل واحدة منها على ما تحصل عليه من واردات جراء تصدير النفط في ادارة الانشطة الاساسية للدولة .

ففي الوقت الذي تعتمد بعض الدول اعتماد شبه مطلق على ما تحصل عليه من اموال لقاء تصدير النفط ويأتي العراق على رأسها ثم السعودية والكويت تعتمد دول اخرى بنسبة اقل على الصادرات النفطية ومنها ايران التي اضطرت جراء العقوبات الامريكية والدولية المفروضة على قطاعها النفطي الى تطوير قطاعاتها الاقتصادية الاخرى ومنها القطاعين الزراعي والصناعي اللذان اسهما نسبيا في تنويع مصادر الدخل القومي الايراني , في حين استطاعت دول اخرى ومنها الامارات تدنية اعتمادها على النفط بشكل كبير بعد نجاحها في تنويع مصادر الدخل حيث لم يعد يشكل النفط الا نسبة اقل من ٤٠ % من ناتجها المحلي الاجمالي [٣٢] .

تختلف الأثار المترتّبة على انخفاض أسعار النفط اختلافا كبيرًا من بلد إلى آخر، ووفق الخبراء، فإنّ الهبوط الحاد لأسعار النفط، يبدو نعمة للبلدان الرئيسة المستهلكة للنفط، في وقت تجددت فيه المخاوف بشأن النمو الاقتصادي، لكنه قد يكون نقمة للبلدان المنتجة.

ويتوقف ذلك إلى حد كبير على ما تتبعه من سياسات الصرف الأجنبي، فالهبوط الحاد في قيمة العملة الروسية (الروبل) مثلًا ساعد روسيا على التخفيف من آثار انخفاض أسعار النفط، وأتاح للسلطات الاستمرار في الإنفاق المحلي المرتفع، إلّا أنّ مراكز القرار في روسيا بالنهاية في حقيقة الأمر ستضطر إلى أن تقلّص بشدّة وارداتها مرتفعة التكاليف على نحو متزايد .

والوضع مماثل في الصين، حيث يساعد هبوط سعر النفط على تفعيل الإنتاج الصناعي والتكنولوجي والسلعي وزيادة الصادرات، ويعزز القيمة الشرائية لليوان كعملة دولية صاعدة . والحال شبيه بالنسبة لإيران الخارجة من عقوبات طويلة مع تأثيرات جانبية أكيدة لانعكاس انخفاض سعر النفط على العائدات المالية التي يمكن ان تجنيها في مرحلة الانفتاح التي تلت إنهاء العقوبات، مع أن تقييم آثار أسعار الصرف الأجنبي أصعب، لأن العملة الرسمية لكلا البلدين لا تتسم بحريّة التداول على نطاق واسع.

وفي تقرير لافت لوكالة الطاقة الدولية مطلع عام ٢٠١٦، جاء أنّه "في البلدان التي لا تكون عملتها مربوطة بالدولار الأميركي، تساعد التقلبات في أسعار الصرف الأجنبي على إبطال جانب من أثر التراجعات الأخيرة لأسعار النفط. وهكذا فإن الإيرادات الاسمية لصادرات روسيا بالروبل زادت في الآونة الأخيرة على الرغم من هبوط قيمتها بالدولار". وعلى النقيض من ذلك فالبلدان الأعضاء في "أوبك" من دول الخليج مثل السعودية والإمارات العربية المتحدة والى حد

[٣٢]- صبحي احمد الدليمي , جغرافية الطاقة , دار امجد للطباعة والنشر , الاردن , ٢٠١٨ ,

ما العراق والكويت ، الذين ترتبط عملاتهم بالدولار، فإنهما شهدتا أكبر هبوط في الإيرادات بالعملات المحلية جراء هبوط أسعار النفط [٣٣].

ومن بين اهم الانعكاسات التي يتركها تذبذب اسعار النفط على البلدان المصدرة الاتي [٣٤] :

١ – في حالة انخفاض الاسعار فأن التأثير سيكون سلبا على احتياطيات الدول المصدرة للنفط من العملة الاحتياطية بعد اضطرار هذه الدول الى السحب من هذه الاحتياطيات لتمويل النفقات الضرورية بشكل يترك طابعا من التهديد لقدرات الدول المستقبلية في مجال مواجهة استمرار انخفاض اسعار النفط .

٢ – تقلص الموازنات العامة سواء في مجال الانفاق العام المخصص للاستثمار او الاستهلاك ونتيجة لذلك تراجع قدرات الحكومة في مواجهة التزاماتها المتعلقة بالتوظيف وتأمين الحاجات الاساسية لمجتمعها من غذاء ودواء والخدمات الاساسية العامة ودعم المشاريع التنموية المختلفة

٣ – تراجع مستوى التوظيف وخلق فرص عمل جديدة واحتمال فقدان العديد من العاملين لوظائفهم بعد تقلص الاقتصاد وتراجع امكانيات الحكومة او القطاع الخاص بتأمين المبالغ الكافية .

4- ينعكس انخفاض اسعار النفط سلبا بشكل واضح على قدرة بعض الدول المصدرة على الايفاء بديونها الخارجية والداخلية بالوقت المقرر الامر الذي يدفعها الى التفاوض من اجل اعادة جدولتها وبفوائد اعلى .

٥ – اضطرت بعض الدول المصدرة للنفط بما فيها السعودية والامارات والكويت في ذروة انخفاض الاسعار الى اعتماد نوع من انواع الاقتراض الخارجي المتمثل بطرح سندات حكومية

ص ١٧٨

[٣٣]- نبيل سرور ,الصراع على النفط والغاز واهمية منطقة الشرق الاوسط الاستراتيجية , https://www.lebarmy.gov.lb/ar/content/%D8%A7%D9%84%D8%B5%D8%B1%D8%A7%D8%B9-%D8%B9%D9%84%D9%89-%D8%A7%D9%84%D9%86%D9%81%D9%80%D8%B7-%D9%88%D8%A7%D9%84%D8%BA%D9%80%D8%A7%D8%B2-%D9%88%D8%A3%D9%87%D9%85%D9%8A%D8%A9-%D9%85%D9%86%D8%B7%D9%82%D9%80%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%B4%D9%80%D8%B1%D9%82-%D8%A7%D9%84%D8%A3%D9%88%D8%B3%D8%B7-%D8%A7%D9%84%D8%A5%D8%B3%D8%AA%D8%B1%D8%A7%D8%AA%D9%8A%D8%AC%D9%8A%D8%A9

[٣٤]- انظر كل من مجموعة خبراء البنك الدولي , الموجز الاقتصادي الفصلي لدول الشرق الاوسط وشمال افريقيا , العدد الثامن , البنك الدولي للإنشاء والتعمير , ٢٠١٧ , ص ٢٤ وكذلك صبحي احمد الدليمي , مصدر سبق ذكره , ص ٥٨

حيوية للبيع في حين ذهبت دول اخرى ومنها العراق الى الاقتراض الخارجي والداخل المباشر بشكل راكم من حجم الدين .

٦ – حتى في حال ارتفاع اسعار النفط وضمان وفرة مالية للدول المصدرة بشكل يمنحها قدرة على التوسع بالإنفاق والتوظيف وتحسين مستوى البنى التحتية غير ان هذه الوفرة عادة ما تكون مؤقتة تعقبها مراحل من العسر المالي نتيجة معاودة الاسعار الانخفاض مجددا ما لم تضع الدول المصدرة خطط معقولة لتجنب استمرار الاعتماد الكبير على واردات النفط .

٧ – ان غالبية الدول المصدرة للنفط لا سيما منها دول منطقة الخليج العربي التي تفتقر الى انظمة ومؤسسات ديمقراطية تقوم العلاقة بين نظامها السياسي وشعبها على اساس ضمان مستوى مقبول من الرفاهية الاقتصادية والاجتماعية القائمة اساسا على تحمل القطاع النفطي لتغطية هذه الاعباء وبالتالي فأن تراجع اسعار النفط سيضعف من قدرات الحكومات على الايفاء بالتزاماتها تجاه شعبها الامر الذي يضعها في موقف سياسي وامني صعب منفتح على احتمالات مستقبلية مختلفة .

٨ – تراجع القدرات والحوافز المتعلقة بالرغبات الدولية والاقليمية لضخ استثمارات كافية لإدامة البنى التحتية في القطاع النفطي او للتوسع في الانتاج مستقبلا بشكل قد ينعكس في المدى المتوسط عن تقادم البنى الانتاجية للقطاع النفطي وتضرر قدرات الانتاج وتراجع العوائد لا سيما في ضوء خضوع بعض الدول المنتجة داخل وخارج منطقة الخليج العربي لعقوبات اقتصادية اضرت كثيرا بقدراتها الانتاجية ومنها فنزويلا وروسيا وايران .

استنادا الى ما تم ذكره من نقاط وغيرها يمكن القول بوضوح ان الثبات في اسعار النفط يعد أمراً في طور المستحيل، نتيجةً لتأثر هذه الاسعار بالعوامل السياسية والاقتصادية والامنية الدولية التي تمتاز بالتغيير والتحول المتسمرين فضلا عن دور عوامل التكنولوجيا والعوامل الطبيعية الاخرى .

المبحث الرابع : الاقتصاد العراقي وتذبذب اسعار النفط .

المطلب الاول: تطور دور النفط في السياسة الاقتصادية للعراق.

يعد العراق واحداً من أكبر دول العالم التي تمتلك الاحتياطات النفطية والتي تبلغ قرابة ١٥٠ مليار برميل، وبما ان القطاع النفطي يسهم بأكثر من ٦٠% من الناتج المحلي الاجمالي و ٩٥% من موارد العملة الاجنبية [٣٥] , لذا فإن تحسين اداء القطاع النفطي المهيمن على

[٣٥]- حيدر حسين , نظرة تقويمية لجولات التراخيص النفطية , مجلة المثنى للعلوم الادارية والاقتصادية , المجلد ٧ العدد الاول , العراق , ٢٠١٧ , ص ١٧٠

الاقتصاد العراقي يعتبر المفتاح في الحصول على التمويل اللازم الذي تحتاجه القطاعات الاخرى لكي ينطلق من اجل تحقيق أعلى معدلات للنمو في الاقتصاد .

وبما ان الاقتصاد العراقي هو اقتصاد ريعي بشكل تام واحادي الجانب يعتمد على تصدير سلعة واحدة هي النفط الخام بنسبة (٩٥ %) من هيكل موازنته العامة، فان هذا الحال يؤكد على ان النفط هو النشاط الاقتصادي الاساسي الوحيد الذي يربط بين الاقتصاد العراقي والاقتصاد العالمي وان انخفاض اسعار النفط في العراق او تذبذبها صعودا ونزولا يؤدي الى مشاكل اقتصادية واجتماعية وسياسية في البلد ويفضي الى ترتيب اثار اقتصادية كبيرة من اهمها تراجع نسبة النمو الاقتصادي , وضعف قدرات الحكومة في ممارسة نشاطاتها القانونية وفي مقدمتها الانفاق العام , وتوفير فرص العمل , تدني امكانية مواجهة الفقر , تراجع قدرات الحكمة في ارساء الاستقرار الاجتماعي ... الخ .

أولاً: السياسة النفطية العراقية قبل عام ٢٠٠٣ .

منذ عام ١٩٥٨ والعراق يتبنى نهج الدولة الاشتراكية التي يهيمن فيها القطاع العالم على النشاط الاقتصادي ويهيمن القطاع النفطي على نشاط القطاع العام , حيث اعتمد الاقتصاد العراقي منذ ذلك الوقت وبشكل تدريجي على القطاع النفطي للحصول على تمويل اغلب نفقاته العامة واللافت بالأمر ان الدولة العراقية اعتمدت سياسة اقتصادية مخططة قوامها وضع السياسة النفطية في خدمة سياسات القطاعات الاقتصادية الاخرى عبر توزيع العوائد النفطية على القطاعات الوطنية كل حسب حاجته بغض النظر عن حجم مساهمة هذه القطاعات في خدمة الاقتصاد او نسبة مساهمتها في تكوين الدخل الامر الذي ساهم في تراجع حافز العمل والارباح عبر الاتكاء على دور الدولة كسلطة مشرفة على توزيع الدخول الريعية .

وهذه السياسة النفطية اعطت الدولة دوراً مهما ورئيساً في توزيع الريع على السكان والتأثير في النسيج الاجتماعي والاقتصادي للمجتمع بشكل اسهم في هيمنة دور الدولة على نشاط الاقتصاد العراقي طوال هذه المدة ، وقد تركت هذه السياسة النفطية آثار كبيرة على القطاعات الاقتصادية الوطنية بعد ان استأثرت بعض القطاعات على الجزء الاكبر من الاستثمار على حساب قطاعات اخرى، دون رؤية اقتصادية واقعية توازن بين حجم التخصيص مع واقع

القطاع المستهدف [٣٦] .فضلاً عن غياب الاهداف البعيدة بجانب ضعف الخبرة التخطيطية وقاعدة البيانات التي يتطلبها التخطيط، اذ شهدت سنوات النصف الاول من عقد الثمانينيات تدهوراً في معدلات اداء الخطط والبرامج بسبب المبالغة في تقدير الايرادات النفطية، ويظهر أثر النفط على قطاع الصناعة عبر تأثيره على الصناعة التحويلية والتي تعتمد على النفط الخام والغاز الطبيعي و التي تتمثل في صناعة البتروكيماوية ومصافي النفط، وقد سجل هذا القطاع عجز مالي على مدار عقد الثمانينيات بسبب سياسة الدعم الحكومي التي تستهدف استمرار عمل القطاع بغض النظر عن خسائرة الامر الذي اضعف بشكل كبير عوامل الادارة المالية والتنظيم المناسب والكفاءة والاداء اللازمة لتحقيق ارباح ، اذ بلغ مقدار العجز عام ١٩٨١ حوالي ٢٠٠ مليون دولار وتراكمت الى ان بلغت ٣ مليار دولار عام ١٩٩٠ [٣٧]، ان هذه البيانات توضح ببساطة عجز الماكنة الاقتصادية العراقية عن توفير الحد الادنى من متطلبات الحياة الاقتصادية دون الاعتماد على القطاع النفطي، وظلت هذه الظاهرة ملازمة للاقتصاد العراقي لان عملية احداث تغييرات في بنية الاقتصاد العراقي وبسبب ما تعرض له من ازمات ونكبات على مدى السنوات التي مضت وانما يحتاج الى صياغة وبناء يستند الى تنويع الهيكل الانتاجي و وضع سياسات رشيدة تقلل من الاعتماد على النفط ولو بشكل تدريج .

ثانياً: سياسة العراق النفطية بعد عام ٢٠٠٣.

ادت عوامل كثيرة بعد انتهاء الحرب على العراق عام ٢٠٠٣ الى تدهور القطاع النفطي , جانب منها يتعلق بتقادم بنى القطاع النفطي نتيجة فترة الحصار الاقتصادي واخر يتعلق بالأضرار التي اصابت بنى القطاع اثر العمليات الحربية في حين تمثلت العوامل الاخرى بإهمال الحكومات المتعاقبة لحقيقة دور هذا القطاع وكيفية تطويره فضلا عن الدور السلبي لعمليات الفساد من جهة والعمليات التخريبية التي قامت بها الجماعات الارهابية بالدرجة الاساس .

ان الامر الاكثر فداحة فيما يتعلق بالسياسة الاقتصادية العراقية بشكل عام والسياسة النفطية بشكل خاص بعد عام ٢٠٠٣ بالتزامن مع ارتفاع اسعار النفط وتراكم العوائد النفطية كانت إهمال الدولة للقطاعات الاقتصادية الاخرى لا سيما منها القطاعين الزراعي والصناعي باعتبارهما العمود الفقري لأي اقتصاد متوازن في العالم فضلا عن اهمال قطاع الخدمات الذي بات يمثل نسبة عالية من حجم الناتج المحلي في اغلب الاقتصادات الناشئة والمتقدمة .

---

[٣٦]- عصام محمد عبدالرضا، الاثار الاقتصادية لانخفاض اسعار النفط على الاقتصاد العراقي، مجلة جامعة بابل العلوم الصرفة والتطبيقية، العدد ٨ المجلد ٢٠١٦،٢٤، ص١٣٢.

[٣٧]- اخلاص قاسم نافل، دور النفط في الاقتصاد العراقي بعد عام ٢٠٠٣، مجلة قضايا سياسية، جامعة النهرين، ٢٠١٤، العدد ٣٨، ص ١٧٣_١٧٤

ويشير الواقع الى ان العوائد النفطية تتسم بعدم الاستقرار فلا يجوز الاعتماد عليها بشكل كلي لتمويل ميزانية الحكومة السنوية، كونها تتأثر بمستوى الاسعار ارتفاعاً وانخفاضاً، الامر الذي اثار المخاوف بشأن المستقبل الاقتصادي للعراق لاسيما عقب جائحة كورونا وما افرزته من آثار القت بظلالها على اسعار النفط العالمية.

وانطلاقا من حجم الاعتماد التام على عوائد النفط الذي بات يواجهه العراق ونتيجة لتراكم الاعباء والمهام المطلوب من الحكومات العراقية النهوض بها وسط غياب دور القطاعات الاقتصادية الاخرى فأن الاعتماد على القطاع النفطي وما يحققه من دخل للدولة بات اكثر من اي وقت اخر الامر الذي دفع الحكومات العراقية الى البحث عن طريقة لزيادة انتاجها النفطي بشكل مضاعف عبر الاستثمار الاجنبي تمثل بجولات التراخيص النفطية التي هي عبارة عن مناقصات دولية لتطوير قطاع الانتاج النفطي حصرا شابها الكثير من اللغط عن عمليات الفساد [٣٨] .

لقد تباينت الرؤى حول السياسة النفطية الجديدة التي اعتمدتها وزارة النفط في استثمار الحقول النفطية، وان الواقع الحالي يشير الى بلورة سياسة نفطية واضحة من خلال مناقشة مستفيضة تشترك فيها قيادات القطاع في دوائر الوزارة والشركات الاستخراجية وخبراء الجهات الحكومية ذات العلاقة تهدف الى استثمار الوقت بشكل أكثر كفاءة من أجل رؤية استراتيجية تحكم مسار تطوير الثروة النفطية واستغلالها بالشكل الامثل، فالعراق عملاق قادم الى السوق العالمية ولكن غزارة الاحتياطات النفطية لوحدها لا تكفي ان تجعل منه عملاقاً اذ ينبغي ادارة تلك الاحتياطات واستغلالها بحكمة، وان واحداً من اوجه الادارة الحكيمة هو السيطرة على مستوى الانتاج وتوقيته بما ينسجم مع أهداف سياسة العراق النفطية، وإلا فان سوء الادارة بما فيها الخطأ بالتوقيت قد يقود الى نتائج معاكسة [٣٩] .

المطلب الثاني : تأثير انخفاض أسعار النفط على الاقتصاد العراقي.

مع كل موجة انخفاض في اسعار النفط بين فترة واخرى يخسر العراق مليارات الدولارات ، ويترك الانخفاض في اسعار النفط اثارا سلبية عدة على الاقتصاد العراقي ليس اقلها عجزا في

---

[٣٨]- عبد الرحمن نجم المشهداني , جولات التراخيص النفطية واثرها على الاقتصاد العراقي , مجلة المستنصرية للدراسات العربية والدولية , العدد ٣٠ , الجامعة المستنصرية , العراق , ٢٩١١ , ص ٩٢

[٣٩]- اخلاص قاسم ,مصدر سبق ذكره , ص ١٧٧

الميزانية العامة وتراجع نسب النمو الاقتصادي وزيادة نسب الفقر وازدياد معدلات البطالة فضلا عن اثارا اخرى مختلفة ، وسنفصل بعضا من هذه الاثار وكالاتي : .

اولا : اثر انخفاض أسعار النفط على الموازنة العامة.

تمثل الموازنة العامة نهج الدولة وفلسفتها في رسم سياستها المالية اذ انها تمكن الحكومات من ادارة شؤونها المالية وفقاً لأولوياتها السياسية واولويات السياسة الاقتصادية والاجتماعية، وتشكل الميزانية خريطة تقديرية التي تتبع اساسيات اتخاذ القرار فيما يتعلق بالموارد المتولدة من قبل المجتمع والتي يجب ان تعود الى المجتمع كإمدادات وخدمات وتعد بمثابة برنامج مالي للخطة عن سنة مالية مقبلة لتحقيق أهداف محددة في اطار الخطة العامة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية للدول [٤٠] .

و تحتوي الموازنة العامة العراقية كغيرها على كلف متغيرة يمكن التحكم بحجمها، وكلف ثابتة لا يمكن التحكم بها كالرواتب والاجور ، ،لذا تعد الموازنة أداة مهمة من ادوات السياسة المالية للدولة حيث ان اهمية الموازنة من كونها أداة لتحقيق الاهداف خصوصاً اعادة توزيع الدخل بين الفئات الاجتماعية المختلفة من خلال توجيه النفقات العامة وخصوصاً التحويلية منها وهي بالوقت نفسه وسيلة لتحقيق الاستخدام ومعالجة البطالة وتعبئة الموارد ورفع المستوى المعاشي للفرد [٤١] .

ولكل موازنة جانبين اساسيين احدهما يتمثل بالإيرادات العامة والاخر بالنفقات العامة وكالاتي:

١- الايرادات العامة

---

[40] -Cristina Blog , the Budgeting process and the Implications on social policies and poverty Reduction: Alternatives to Traditional models, National University of Rosario, Argentina, 2009, p9.

[٤١]- ( ) نجم عبد عليوي، دراسة وتحليل هيكل الموازنة العامة لدولة العراق من (٢٠٠٣_٢٠٠٧)، مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والادارية، جامعة القادسية، العدد١٣ ، المجلد ٢، ص ٢٠٣

تقسم الايرادات العامة بصورة عامة الى قسمين: الايرادات المحلية والتي على رأسها الايرادات الضريبية، والايرادات الخارجية كالمنح والمساعدات والقروض الخارجية والدين العام [٤٢] ..

وتعد الايرادات العامة اداة مالية مهمة في توجيه النشاط الاقتصادي في البلد وهي تعبر عن مجموع ما تحصل عليه الدولة من مصادرها المختلفة من اجل تغطية النفقات العامة وتحقيق التوازن الاقتصادي والاجتماعي والقيام بوظائفها العامة، وقد ادت ظروف سياسية واقتصادية مختلفة على المستويات الداخلية والاقليمية والدولية منها الحروب التي خاضها العراق والعقوبات الدولية والنزاعات والتوترات الداخلية دورا مهما في تحديد نسبة مساهمة الايرادات النفطية الى الايرادات العامة قبل وبعد عام ٢٠٠٣ فقد تراجعت هذه النسبة بشكل كبير قبل عام ٢٠٠٣ حتى وصلت الى (٦٠%) [٤٣]. في حين انها شهدت ارتفاعا كبيرا بعد عام ٢٠٠٣ بعد ان شهدت عمليات تصدير النفط زيادة كبيرة بالتزامن مع ارتفاع الاسعار اذ اخذت نسبة مساهمة الايرادات النفطية الى الايرادات العامة تزداد بشكل كبير تصل الى (٩٥%) يقابل ذلك انخفاض كبير في مساهمة القطاعين الزراعي والصناعي في الايرادات العامة نتيجة الاهمال الكبير لهذه القطاعات والاعتماد المفرط على القطاع النفطي (المرض الهولندي

٢ - النفقات العامة

يعد الانفاق العام احد اوجه الموازنة العامة والذي يعكس مدة تطور الدولة في النشاط الاقتصادي وفاعليتها في ادارة وتقويم الاقتصاد الوطني وان هناك علاقة قوية بين حجم الانفاق العام ومعدلات نمو القطاعات الاقتصادية فكلما ازداد الانفاق العام كلما ازداد نسبة الدخل الحقيقي للفرد وبالتالي زيادة القوة الشرائية وزيادة معدلات نمو القطاعات الاقتصادية الاخرى.

لقد تطور الانفاق العام بشكل كبير للمدة(٢٠٠٣_٢٠١٨) وذلك بسبب رغبة الحكومة بعد عام ٢٠٠٣ , اتباع سياسة مالية توسعية من اجل تطوير الاقتصاد العراقي ومحاولة تحقيق الانتعاش الاقتصادي وبلوغ معدلات نمو مرغوبة، بالإضافة الى تزايد الانفاق العسكري بالشكل الذي جعله من اولويات الانفاق العام نظراً للظروف الامنية التي مر بها العراق.

---

[٤٢]- هه وار عثمان كريم، اثر تقلبات اسعار النفط على الموازنة العامة في العراق للمدة(١٩٩٠-٢٠١٨)، مجلة جامعة كرميان، العدد٦،٢٠١٩، ص١٩٧.

[٤٣]- - رشا خالد شهيب، قياس أثر العوائد النفطية في تحسين مسار الموازنة العامة للعراق للمدة(٢٠٠٣_٢٠١٨)، مجلة الكوت للعلوم الاقتصادية والادارية، ٢٠١٩، العدد ٣٤، المجلد١، ص ٢٦٥

كذلك ادى ارتفاع نسبة النفقات الجارية الى النفقات العامة نتيجة تزايد نسب الهدر العام وعمليات الفساد الكبيرة فضلا عن زيادة حجم رواتب موظفي الدولة من مدنيين وعسكريين دون ان يقابل ارتفاع نسبة الزيادة انتاج مماثل, وارتفاع نسبة التضخم وهيمنة القطاع العام ادى الى زيادة النفقات العامة لمواجهة الفجوة التضخمية، بالإضافة الى غياب التخطيط الاقتصادي في عملية تخصيص الموارد المالية اذ ذهبت اكثر تلك الموارد للإنفاق الجاري على حساب النفقات الاستثمارية، وغياب سياسة ترشيد الانفاق الجاري وسيادة طابع التبذير والاسراف على الانفاق العام والاهتمام بالجوانب الكمالية دون الجوانب الضرورية [٤٤] .

وأدت قلة الموارد المالية المخصصة للاستثمار من الموازنة العامة للدولة الى انخفاض نسبة النفقات الاستثمارية الى النفقات العامة ، بالإضافة الى عدم توفر المناخ الاستثماري للشركات الاجنبية وذلك بسبب العامل الامني والاوضاع غير المستقرة في العراق، وتقليص دور القطاع الخاص بالقيام بعمليات الاستثمار وجلب الشركات الاجنبية وحصر هذه المسالة بالقطاع العام .

من كل ما تقدم يتضح حجم التأثير لتقلبات اسعار النفط على اعداد الموازنة العامة في العراق ، والتي بدورها مارست تأثيرها على مجمل السياسات الاقتصادية والمالية والنقدية للعراق، ليؤدي ذلك الى لجوء العراق لسياسة مالية توسعية عام ٢٠٠٨ عقب الارتفاع الكبير في العوائد النفطية اذ زاد الانفاق العام بنسبة ٨٦%، كما ازداد الانفاق الرأسمالي بنسبة ١٤٠% لتزداد تبعاً لذلك الاجور بشكل كبير، ومع تراجع الايرادات العامة تبعاً لانخفاض اسعار النفط عام ٢٠١٤ ولغاية الان اتبع العراق سياسة مالية انكماشية تجسدت في خفض الانفاق العام بنسبة ٤٤.% [٤٥].

ثانيا : اثر انخفاض اسعار النفط على النمو الاقتصادي في العراق.

قاد انعدام كفاءة النظام السياسي والاقتصادي في توجيه الموارد الاقتصادية في العراق الى مفاقمة حدة الاختلالات الهيكلية التي كانت ولازالت تشكل اهم التحديات التي يعاني منها الاقتصاد العراقي، وادى انخفاض اسعار النفط العالمية عقب الازمة المالية العالمية ٢٠٠٨ الى التأثير بشكل سلبي على النشاط الاقتصادي في العراق، فبالرغم من التحوطات الكبيرة التي تبنتها وزارة المالية في موازنة عام ٢٠٠٨، بعد ان تم تصميمها على أساس أن برميل النفط يعادل "٥٧" دولاراً للبرميل الواحد، غير أن سعر النفط اخذ بالانخفاض إلى اقل من ذلك بكثير حتى وصل إلى مستوى "٤٠" دولار للبرميل الواحد في كانون الثاني ٢٠٠٩، الأمر الذي افرز

[٤٤]- مأمون ادم , مصدر سبق ذكره , ص ٢٧

أثراً واضحاً على الموازنات العامة في فترة التقلبات السعرية والتي تم اعادة تصحيحها لأكثر من مرة مع انخفاض أسعار النفط [٤٦] , بشكل يثبت أن النمو الاقتصادي في العراق مرتهن بالأوضاع العالمية ويتقلب كلما تقلب حال الاقتصاد العالمي انطلاقا من اعتماده على النمو الاقتصادي العالمي وحجم الطلب على مادة واحدة هي النفط .

أن الجانب الاكبر من التطورات في معدلات نمو الناتج المحلي الاجمالي لا سيما في عام ٢٠٢١ لم تكن عائدة الى النمو في القدرات الحقيقية للاقتصاد العراقي بقدر تعلقها بالزيادة الكبيرة في اسعار النفط التي تهيمن على محتوى نمو الناتج المحلي الاجمالي العراقي .

ومن هنا تبرز ضرورة احداث نمو في القطاعات غير النفطية لزيادة النمو و مواجهة الصدمات الخارجية وتقليل اعتماده على مصدر واحد للدخل والسعي نحو خلق بدائل لتمويل التنمية والتطور من خلال توفير مناخ استثمار محلي واجنبي وتوسيع القطاع الخاص ليأخذ دوره في خلق قاعدة تصديرية مع ضرورة توجيه الاستثمار في القطاع الزراعي القادر على زيادة نمو الاقتصاد وتشغيل القوى العاملة مما ينعكس في النهاية على خفض نسبة الفقر والبطالة في العراق وخفض استيراد السلع الغذائية علماً ان العراق يتمتع بميزة ممتازة في هذا القطاع من حيث توفر المياه والاراضي الخصبة وتنوع التضاريس من يعزز مكانة العراق في انتاج السلع الغذائية [٤٧].

المطلب الثالث: انعكاس تذبذب أسعار النفط على هيكل الاقتصاد العراقي وطرق مجابهتها.

ترتب على تذبذب أسعار النفط العالمية العديد من التداعيات، وعلى راسها التداعيات الاقتصادية اذ اسهم تراكم عوائد النفط في زيادة الإنفاق على المشاريع العمرانية والتطويرية والبنية التحتية والخدمات في العراق والدول المصدرة للنفط بمعنى ان النشاط الاقتصادي في هذه البلدان يعتمد على العائدات النفطية بشكل يكاد يكون شبه تام في حين ان الانخفاض في اسعار الطاقة المصدرة وفي مقدمتها النفط الخام بات يمثل تهديدا غير مسبوق على اقتصاديات الدول المصدرة ومن بين اهمها العراق ويتمثل بالاتي .

اولا : تداعيات تذبذب أسعار النفط على هيكل الاقتصاد العراقي.

---

[٤٥]- رحيم حسوني زيارة، تقلبات اسعار النفط الخام العالمية واثرها على التضخم والنمو الاقتصادي في العراق، مجلة العلوم الاقتصادية والادارية، جامعة بغداد، العدد ١٠٥، السنة ٢٤، ٢٠١٨، ص٤٣٩

[٤٦]- وزارة التخطيط ، المجموعة الاحصائية ٢٠١٤- ٢٠١٧ , تقرير الاقتصاد العراقي , العراق , ٢٠١٨ , ص ٥٧

[٤٧]- رشا خالد , مصدر سبق ذكره , ص ١٨٠

ان السمة الاساسية التي تميز السوق العالمية للنفط هي عدم لاستقرار في السعر اعتمادا على متغيرات مختلفة ففي فترات معينة تشهد الاسعار ارتفاعا حادا استنادا الى انتعاش الطلب العالمي الذي يتأثر بعوامل مختلفة من بينها النمو الاقتصادي او ان هناك اسباب سياسية وامنية وجيوسياسية مختلفة تدفع الاسعار الى الارتفاع وتفضي الى ارتفاع عائدات الدول المصدرة للنفط ومنها العراق بطبيعة الحال وفي فترات اخرى يغلب عليها الانكماش في الطلب متأثرا بأسبابه الخاصة التي من بين اهمها تراجع نسب النمو الاقتصادي العالمي او زيادة المعروض مما يؤدي الى انخفاض الاسعار ومن ثم انخفاض العائدات المالية وتترك هذه التقلبات اثار اقتصادية على اقتصاديات الدول المصدرة للنفط ومنها العراق تنحصر في ثلاثة قنوات هي الهيكل الانتاجي للقطاعات الاقتصادية المختلفة، توزيع الدخل بين عوامل الانتاج، الحساب الجاري وخاصة في الميزان التجاري، وعادة ما تختلف حدة هذه الاثار من دولة الى اخرى حسب طول المدة الزمنية للتغير والخصائص الاقتصادية للدولة التي تمكنها من مواجهة الصدمة [٤٨].

ويلاحظ أثر تذبذب أسعار النفط على اقتصاد دولة معينة وذلك خلال ميزانيتها العامة اذ تؤثر الازمات في تقلبات أسعار النفط في العالم فقد أثرت الازمة المالية العالمية على اقتصاديات الدول المنتجة للنفط اذ انخفضت الاسعار من (١٤٧) دولار الى(٣٢) دولار للبرميل في غضون اشهر ولم تنفع محاولات منظمة اوبك في تخفيض حجم العرض من النفط كي تعاود الاسعار الى ما كانت عليه أو وقف تدهورها وكان تأثير قراراتها محدوداً لان السوق النفطية هي أساساً غير منضبطة تماماً لان هناك دولاً منتجة كثيرة خارج منظمة أوبك أو حتى بعض دول الاوبك لا تلتزم بحصصها تماماً من الانتاج فبعد تدهور أسعار النفط العالمية وقد شكلت الصدمات النفطية التي تمثلت بانخفاض اسعار النفط لأسباب كثيرة من بينها الازمات الاقتصادية تحدي كبير للاقتصاد العراقي انعكست على هيكل الاقتصاد العراقي ومثلت تهديدا واضحا له للأسباب الاتية [٤٩]:

١ – ان النفط هو المورد الاساسي للمال العام في العراق.

٢ – ليس للعراق محافظ أو صناديق سيادية أو استثمارية يمكن ان تمثل بديلا مؤقتا للتمويل العام .

---

[٤٨]- حسين عبد الكريم جعاز الشمري، مصدر سابق، ص٣٣

[٤٩]- عبد الرسول عبد الرزاق، التذبذبات في أسعار النفط الخام العالمية أثرها على الميزانية العراقية، كلية الادارة والاقتصاد والعلوم الادارية، جامعة الزرقاء، ٢٠٠٩، ص ٥_٦ .

٣ – النظام المصرفي في العراق غير متداخل مع النظام المصرفي العالمي.

وعلى الرغم من ارتفاع صادرات العراق من النفط بين الاعوام ٢٠١٤ – ٢٠١٧ من ٣ مليون برميل الى حدود ٥ مليون برميل في اليوم الواحد وهي الاعوام التي شهدت انخفاض في اسعار النفط قبل ان تتعافى في نهاية عام ٢٠١٧ الا ان العائدات النفطية كانت قليلة جدا مقارنة مع حاجة العراق ومتطلبات مواجهة الاعباء الاقتصادية العامة التي تواجه الحكومة وبشكل افضى الى عجز الحكومة الاتحادية عن مواجهة الكثير من الازمات التي واجهت المجتمع العراقي من بين اهمها تراجع حجم الناتج المحلي الاجمالي وتدني نسبة النمو الاقتصادي بشكل كبير وتقلص الاقتصاد الى اضيق حدوده وارتفاع نسب البطالة والفقر وعجز الميزانية العامة وهي مؤشرات سلبية تثير القلق بالنسبة لبلد في مرحلة النمو المدعومة بأنشطة اعادة الاعمار لا سيما في مجال البنى التحتية الامر الذي يعكس الاثر البالغ لانخفاض اسعار النفط على نسب نمو الناتج المحلي الاجمالي في ضل تدني مساهمة القطاعات الاقتصادية الاخرى [٥٠] ..

ثانيا : آليات مواجهة التقلبات في أسعار النفط.

ان تواتر الازمات والنكبات بشكل مستمر، فضلاً عن حدوث تقلبات في اسعار النفط وعدم استقرارها في الحقيقة لا تمثل فقط تحديات امام الاقتصاد العراقي بل يمكنها ان تمثل فرص وحوافز بنفس الوقت تدفع باتجاه ادراك المخاطر ومحاولة ايجاد حلول بناءة وبدائل واقعية للنهوض بالاقتصاد العراقي ووضع حلول مستدامة وطويلة الامد عبر الاستفادة من هذه التجارب من أجل بناء اقتصاد عراقي متنوع يقوم على قاعدة واسعة من القطاعات وليس على قطاع النفط فقط، وعليه يجب ان يقوم العراق على يتبني استراتيجية تنويع الفرص والقطاعات الاقتصادية , فطالما بقي العراق معتمداً على موارد الريع النفطي م في تكوين الناتج المحلي الاجمالي ، فانه لن ينفك من الوقوع في الازمة تلو الاخرى متأثراً بالصدمات الخارجية الناتجة عن تقلب الاسعار في الاسواق العالمية لهذا المورد لذا يجب البحث عن البدائل على المديين القصير والطويل على وفق استراتيجية معينة، وتتضمن سياسة التنويع الاقتصادي تنويع الهيكل الانتاجي وخلق قطاعات جديدة مولدة للدخل بحيث ينخفض الاعتماد على وارد القطاع النفطي، والتنويع الاقتصادي هو عملية توسيع نطاق الانشطة الاقتصادية سواء في الانتاج أو التوزيع للسلع والخدمات مما يعزز استقرار الاقتصادات بتنويع قاعدتها الاقتصادية [٥١] .

---

[٥٠]- المصدر نفسه . ص ١٢

[٥١]- حسين علي الكرعاوي، سلطان جاسم النصراوي، الاقتصاد العراقي بين أزمتين: التداعيات والحلول الممكنة، مجلة كلية الادارة والاقتصاد، جامعة كربلاء، ٢٠٢٠، العدد ٣٥، المجلد ٩، ص ٣٠٦

كما يمكن توظيف قطاع السياحة في مجال تنويع الدخل وتشغيل الايدي العاملة فـللسياحة أهمية كبيرة في التنويع الاقتصادي للبلد اذ ما تجاوزت مفهومها الضيق كونها مجرد سفر وفعاليات ترويجية الى نوع من الصناعة لها مقومات كباقي الصناعات من المادة الخام ورأس المال والسوق والعمل والنقل، اذ تمتاز السياحة في العراق بميزة تنافسية ديناميكية نظراً لما يمتلكه البلد من امكانات سياحية متنوعة لا سيما في مجال السياحة الدينية والاثرية التي تعتمد على اقدم الحضارات في العالم فضلا عن السياحة التي تعتمد على تنمية رغبات شعوب العالم للتعرف على العراق شعبا وحضارة ومعالم اساسية عبر استراتيجية وطنية لتنمية وتطوير السياحة العراقية، ان تنمية القطاع السياحي وزيادة مساهمته في الناتج المحلي الوطني يعني تنويع في الدخل وتشغيل للأيدي العاملة فضلا عن اهميته الاجتماعية والثقافية النابعة من الاختلاط بشعوب الدول الاخرى ومعرفة عاداتهم وثقافاتهم وتقاليدهم [٥٢].

كما يمكن للضرائب والرسوم ان تكون احدى اهم وسائل تنويع مصادر الدخل للدولة العراقية بعد القيام بإصلاحات جذرية في النظام الضريبي وتنمية موارده ورفع كفاءة كوادره , ورفع الوعي الضريبي عند المجتمع , وتوخي العدالة الاجتماعية في النظام الضريبي عبر التركيز على عدم تهرب الاغنياء واصحاب المشاريع الكبرى من دفع الضرائب والقدرة على تكيفها وفقا للوعاء الضريبي ، حتى تأخذ الضرائب والرسوم دورها كرافد حقيقي لموازنات الدولة العامة، كما يجب مراعاة مستويات الدخول في هذا النظام الضريبي فإذا كان دخل الفرد متواضعاً بالكاد يكفي لسد حاجاته الضرورية فالضريبة المباشرة عندئذ لا تشمله حتى لا تزيد من اضعاف قدراته الاستهلاكية لسد حاجاته الاساسية اللازمة لاستمراره في العمل والانتاج [٥٣] .

كما يمكن تفعيل الكثير من المزايا والقدرات التي يمتلكها العراق وفق استراتيجية تنموية معاصرة تتلافى الاخطاء السابقة وتستوعب طرق الاصلاح الاقتصادي الحديثة عبر تفعيل دور القطاعات الانتاجية المختلفة وتطوير دور المشاريع الصغيرة والمتوسطة التي تعتمد على بعض الميزات

[٥٢]- حيدر كاظم مهدي، انخفاض اسعار النفط والاجراءات اللازمة لتقليل تأثيرها على الموازنة العامة في العراق، كلية الادارة والاقتصاد، جامعة القادسية، ٢٠١٥، العدد١، المجلد ٥، ص ١١٧ .

[٥٣]- المصدر السابق , ص ٩٤

النسبية التي يمتلكها العراق سواء التي تعتمد على التنوع المناخي او التي تعتمد على تنوع الاذواق والتفضيلات او الحاجات المتزايدة للسوق العراقية كالصناعات الغذائية والانشائية[٥٤] .

كذلك يسهم تعزيز دور القطاع الخاص في مواجهة تقلبات اسعار النفط اذ ان الدعوة لتفعيل اقتصاد السوق وتطوير مؤسساته لزيادة الانتفاع من موارد البلاد الاقتصادية الطبيعية منها والبشرية تحتم العمل على اطلاق الحرية لنشاط القطاع الخاص الاستثماري والانتاجي مع مراعاة تقليص دور الدولة الاقتصادي في حدود توفير المناخ الاستثماري الملائم لنشاط القطاع الخاص وتنظيم المنافسة والتوازنات الاقتصادية الكلية واقامة مشاريع البنية الاساسية لتعزيز القطاع الخاص [٥٥] .

الاستنتاجات والتوصيات

اولا : الاستنتاجات .

١ – ان التذبذب صعودا ونزولا في اسعار النفط باعتباره احد انواع الطاقة الاحفورية ظاهرة مستمرة اثبتتها وقائع السوق الدولية للطاقة ولا يمكن تجاوز هذه الحقيقة .

٢ – مثل النفط احد اهم مصادر الدخل لبعض البلدان المصدرة للنفط منذ فترة اكتشافه ولحد الان في حين مثل مصدر الدخل الوحيد لدول اخرى بشكل افضى الى ارتهان اقتصادات الدول المنتجة بشكل كبير بطبيعة تقلبات اسعار النفط على المستوى الدولي .

٣ – تعتمد اسعار النفط على جملة عوامل تتحكم في ارتفاعه او انخفاضه يرتبط جانب منها بالنمو الاقتصادي العالمي وحجم الطلب وطبيعة الازمات الدولية في حين يرتبط الجانب الاخر بمستويات الانتاج وطبيعة العوامل الامنية والسياسية في مناطق الانتاج .

٤- تعد دول منطقة الخليج العربي اكثر دول العالم اعتمادا على النفط في تكوين ناتجها المحلي الاجمالي وتمويل الموازنة العامة للدولة واي تغيير في سعر النفط يؤثر بشكل كبير على اقتصادات هذه الدول سواء كان ارتفاعا او انخفاضا .

٥ – في الوقت الذي ساهمت فيه الايرادات النفطية في تحديث البنى التحتية ورفد عمليات التنمية بوسائل قوة وزيادة مستوى الرفاهية الاقتصادية لدول الانتاج النفطي غير انه ساهم

---

[٥٤]- سكنة جهية فرج، نعيم صباح جراح، أثر تقلبات أسعار النفط العالمية في العوائد النفطية في الاقتصاد العراقي للمدة (٢٠٠٣_٢٠١٦)، مجلة الاقتصادي الخليجي، جامعة البصرة، ٢٠١٨، العدد ٣٥، المجلد ٣٤، ص ٧٨

[٥٥]- حيدر كاظم مهدي، مصدر سابق، ص ١١٨

بنفس الوقت بتكريس الحالة الريعية لهذه الاقتصادات واجهض دوافع تنويع مصادر الدخل في حالات معينة واضعف مهمة التركيز على قطاعات الصناعة والزراعة والسياحة كقطاعات اساسية مكونة للدخل .

٦- يعد العراق من اكثر الدول المصدرة للنفط اعتمادا على الايرادات النفطية حيث تشكل نسبة ٩٥ % من ميزانيته العامة ويعتمد الاقتصاد العراقي على النفط بشكل مطلق في تمويل النفقات العامة .

٧ – ان الاعتماد شبه المطلق للاقتصاد العراقي على الايرادات النفطية مثل تهديد حقيقي للاقتصاد العراقي منذ عقود خلت ولا يزال , ففي الوقت الذي مثل فيه النفط فرصة للاقتصاد العراقي عبر التمويل الكبير للقيام بمشاريع كبرى فانه مثل تحدي كبير عبر تكريس نمط الريع واقصاء القطاعات الاساسية كالصناعة والزراعة من مهمة النهوض بالتنمية الاقتصادية عبر تثبيط حوافز تنويع مصادر الدخل .

٨ – في الوقت الذي الحقت فيه موجات انخفاض اسعار النفط اضرار كبيرة بالاقتصاد العراقي فأنها مثلت فرصة جيدة لو تم استثمارها للشروع الجدي بعملية تنويع وطني لمصادر الدخل في الاقتصاد وانهاء التبعية والارتهان للإيرادات النفطية .

ثانيا : التوصيات :

١ – يجب على صناع القرار في الدول المصدرة للنفط ان يدركوا ان الايرادات النفطية وان كانت ولا تزال تمثل فرصة كبيرة للتنمية والتحديث وتمويل النشاطات الاستثمارية الكبرى فأنها تمثل تهديد حقيقي لمستقبل هذه الاقتصادات ما دامت تواجه بين فترة واخرى خطر الصدمات والانهيارات السعرية واحتمال تغير نموذج الانتاج العالمي الذي يعني تغير نوع الطاقة المستخدم .

٢ – في الوقت الذي تتبع بعض الدول المعتمدة على الايرادات النفطية استراتيجيات حقيقية لتنويع مصادر الدخل والاستثمارات كما هو الحال في الامارات وايران والسعودية فأن العراق لا يزال يفتقد لأي استراتيجية حقيقية ولا اجراءات عملية لتقليل الاعتماد على النفط وتنويع مصادر الدخل الاخرى .

٣ – ان تذبذب اسعار النفط لا سيما في فترات انخفاض الاسعار في الوقت الذي يعتمد فيه العراق بشكل مفرط على الصادرات النفطية يمثل تهديد حقيقي ومزمن للاقتصاد العراقي يمكن ان يهدد حياة وكرامة ملايين العراقيين في المستقبل القريب في حال عدم وضع حلول استراتيجية حقيقية لكسر نمطية الاقتصاد احادي الجانب الذي يمتاز به الاقتصاد العراقي .

٤ – ان اي عملية تنمية حقيقية لا يمكن ان تنجح اذا ما استمرت معتمدة على قطاع اقتصادي واحد بالأخص اذا كان قطاع ريعي كالنفط ولا بد من تفعيل القطاع الصناعي باعتباره قطاع قائد وماكنة للنمو فضلا عن القطاع الزراعي وباقي القطاعات الاستراتيجية المهمة .

جيوبولتيك الطاقة والصراع على الغاز الطبيعي في العالم

ميران حسين – مدرس

جامعة السليمانية – كلية العلوم الانسانية

الملخص :

يعد الغاز الطبيعي من مصادر الطاقة الواعدة في العالم بسبب ازدياد الطلب العالمي على الغاز الطبيعي باعتباره من المصادر النظيفة للطاقة ، فان الغاز الطبيعي اصبح من المصادر الاساسية للطاقة في العالم بسبب زيادة اعتماد الدول الكبرى وخاصة المتقدمة على استهلاك الغاز الطبيعي مقارنة بالمصادر الاخرى مثل النفط والطاقة النووية بسبب الميزات التي تميز الغاز الطبيعي مقارنة بالمصادر الطاقة الاخرى.

ان ازدياد الطلب على الغاز الطبيعي على المستوى العالمي خلق صراع جديد على هذا المصدر، فقد اصبح التنافس للسيطرة على الغاز الطبيعي من حيث الانتاج والاستهلاك من الامور التي ادت الى اشعال توترات وصراعات وتحالفات على مستوى العالم بهدف السيطرة على هذا المصدر من مصادر الطاقة .

وان المتتبع للشان العالمي يلاحظ ازياد وتيرة هذه التنافس المحموم على الغاز الطبيعي على المستوى العالمي وبروز قوى دولية واقليمية جديدة تدير هذه الصراعات وتشارك فيها بهدف السيطرة والهيمنة على مصادر واسواق الغاز الطبيعي في العالم.

فاكتشافات الغاز الطبيعي ابرزت تحالفات دولية جديدة في المنطقة على المستوى الاقليمي والدولي وتهدف كل منها تحقيق اهداف اقتصادية وسياسية واستراتيجية خاصة وتسعى من خلالها تحقيق مكتسبات لهذه القوى.

فبالاضافة الى كون الغاز الطبيعي مصدر من مصادر الطاقة في العالم اصبح محدد من محددات الصراع العالمي ،وابرز خريطة جديدة من التحالفات الدولية على مستوى العالم ،وان هذه الصراعات ربما ستؤدي الى مخرجات ستؤثر على الامن العالمي .

فالصراع على الغاز الطبيعي ربما سيؤدي الى انقسام عالمي جديد والى صراع بين الدول المنتجة والمستهلكة للغاز الطبيعي،ومن المحتمل ان يكون القرن الحالي هو قرن الصراع على الغاز بعد افول عصر النفط .

اقسام البحث

المبحث الاول : الغاز الطبيعي في العالم

المبحث الصراع على الغاز الطبيعي من مصدر للطاقة الى محدد للصراع العالمي

المبحث الثالث: رؤية استشرافية لمستقبل الغاز في العالم

الكلمات المفتاحية (الغاز الطبيعي – الطاقة – النفط – السوق العالمية – الصراع الدولي)

المبحث الاول :
اهمية الغاز الطبيعي كمصدر من مصادر الطاقة

لقد حصلت زيادة كبيرة في الطلب العالمي على الغاز الطبيعي وتوسعت استخداماته وخصوصاً في العقد الاخير في القرن الماضي نتيجة للتطور التكنولوجي الذي أفضى إلى انخفاض تكاليف إنتاجه وتصديره ، واستخدامة في توليد الطاقة ورفع كفاءتها وخفض تكاليف الانتاج وانسجاماً مع القوانين البيئية المشجعة على استخدامها كونها مصدر نظيف للطاقة.
إن من أسباب تشجيع تجارة الغاز الطبيعي وفرة الاحتياطيات المؤكدة التي شجعت البلدان الصناعية المستهلكة الرئيسية شركاتها على الاستثمار في مشاريع صناعة الغاز الطبيعي بهدف تقليل الاعتماد على النفط الخام كمصدر أساسي للطاقة..
فقد أدت التطورات التكنولوجية في استخراج الغاز الطبيعي وتصديره وتعدد استخداماته ، إلى أن يصبح من مصادر الطاقة الرئيسة في العالم مما دفع بالعديد من البلدان إلى العمل على استكشاف حقول غاز جديدة واستثمار الغاز الطبيعي المصاحب بأفضل الطرائق التقنية لتعزيز الانتاج. إذ دفعت الاتجاهات العالمية للبحث عن طاقة غير ملوثة للبيئة وذات كفاءة عالية بديلة للطاقة التقليدية للحفاظ على البيئة مما سمح للغاز الطبيعي أن يؤدي دوار أساسية في سياسة الطاقة نتيجة للخصائص التي يتمتع بها.
إن الاهتمام المتزايد بالغاز الطبيعي أدى إلى تطوير تكنولوجيا متطورة لعمليات الاستكشاف والانتاج إضافة احتياطيات جديدة ومن ثم زيادة الانتاج وتقليل التكاليف إذ أدت هذه التطورات إلى رفع معدلات الاحتياطي العالمي.
.وتتنوع تكنولوجيا استكشاف الغاز الطبيعي بين عدة تقنيات تمكن من الحصول على المعلومات الجيوفيزيائية للتركيبات الجيولوجية ومن خلال تحليل تلك المعلومات تم تحديد مواقع الابار الاستكشافية ثم تنقيبها[١]

[١]امجد صباح عبد العالي ، صناعة الغاز الطبيعي في العراق: الاتجاهات الحالية والمستقبلية للمدة ٢٠٠٠-٢٠٢٠، جامعة البصرة – كلية الادارة والاقتصاد، بدون سنة ، ص ٢٤-٢٥

والانتاج العالمي من الغاز الطبيعي بلغ في عام ٢٠٢٠ كمية ٣,٨ تريليونات متر مكعب، وأن نصيب الدول العربية من إنتاج الغاز في العام نفسه بلغ ٥٨٤ مليار متر مكعب، وأن إنتاج منظمة أوبك الإجمالي بلغ ٣٢٤,٥ مليار متر مكعب.

وان اكبر منتج للغاز الطبيعي هي أميركا تتربع على صدارة قائمة الدول المنتجة، بنحو ٩١٤ مليار متر مكعب ،وروسيا ثانية بحصة ٦٣٨ مليار متر مكعب والصين ثالثة بـ١٩٤ مليار متر مكعب. قطر رابعة بـ١٧١ مليار متر مكعب، ثم كندا بـ١٦٥ مليار متر مكعب.السعودية بـ١١٢ مليار متر مكعب. النرويج بـ١١١,٥ مليار متر مكعب.

أما بالنسبة للاحتياطيات، فيبلغ الاحتياطي العالمي من الغاز الطبيعي ٢٠٥ تريليونات متر، نصيب الدول العربية من تلك الاحتياطيات ٥٤,٤ تريليون متر مكعب، أما أوبك فلديها احتياطيات من الغاز تقدر بـ٧٣,١ تريليون متر.

وتحل روسيا في المقدمة بحصة ٤٧,٢ تريليون متر مكعب، وإيران ولديها احتياطات تبلغ ٣٤ تريليون متر مكعب، ثم قطر ٢٣,٨ تريليون متر مكعب، وأميركا بـ١٢,٨ تريليون متر مكعب، ثم الصين بـ٦,٥ تريليونات متر مكعب[٢].

بالمقابل نجد أن الدول المتقدمة والصناعية، مثل أمريكا ودول غرب أوربا واليابان، تستخدم كميات كبيرة من الغاز الطبيعي، لكنها لا تملك إلا كميات متواضعة من إحتياطي هذه المادة ومن الناحية الأخرى،فإن روسيا وبعض جمهوريات الاتحاد السوفييتي السابق، وعددا كبيرة من البلدان النامية والمنتجة للغاز، مثل الجزائر والمملكة العربية السعودية وإيران ونيجيريا والعراق والكويت والإمارات العربية المتحدة وقطر وليبيا وفنزويلا تمتلك من الغاز الطبيعي ما يفوق حاجاتها الحالية وتوقعاتها المستقبلية للإستهلاك ولذا نجد أن معظم تركيز الدول المنتجة للغاز الطبيعي قد إحدث تغيير جذري في سياسات الإنتاج والتصدير حيث أعطت هذه الدول الأولوية لتلبية إحتياجات السوق المحلية من الغاز وتوطين بعض الصناعات سواء الغازية كإنتاج السوائل أوالمعتمدة على الغاز كمادة أولية، بينما المتبقي يوجه للسوق الخارجي[٣]

وبلغ متوسط معدل النمو السنوي ١٦% للمدة ٢٠٠٠-٢٠١٠ تليها كل من إيران التي ارتفع فيها حجم الإنتاج من ٦٠,٢ مليار متر مكعب سنة ٢٠٠٠ إلى ١٣٨,٥ مليار متر مكعب سنة ٢٠١٠ وبمتوسط نمو سنوي ٩% للمدة ٢٠٠٠-٢٠١٠ ، ثم روسيا التي ارتفع فيها حجم الإنتاج من ٥٢٨,٥مليار متر مكعب سنة ٢٠٠٠ إلى ٥٨٨,٩ مليار متر مكعب سنة ٢٠١٠ وبمتوسط معدل نمو سنوي ٧ % للمدة نفسها[٤].

---

[٢]الجزيرة ، تعرف على سوق الغاز في العالم.. من الإنتاج إلى الاستهلاك، /www.aljazeera.net/ebusiness/2022/2/21 تم مشاهدتها بتاريخ ٧-٥-٢٠٢٢

[٣]يسرى محمد ابو العلا، نظرية البترول، الاسكندرية، مصر، ٢٠٠٨ ، ص ١٦٦.

[٤]امجد صباح عبد العالي، المصدر السابق ،ص ٢٧

المبحث الثاني

الصراعات الجيوبولتيكية على الغاز الطبيعي

مع بروز اهمية الغاز الطبيعي كمصدر اساسي للطاقة برزت العديد من الصراعات السياسية بين الدول والقوى الاقليمية والدولية على الغاز الطبيعي وكان للغاز الطبيعي دورا كبير والاساسي لها .

حيث برز خلال العقد الاخير العديد من الصراعات والازمات بين الدول بسبب الغاز الطبيعي وادت احيانا الى اشعال فتيل الخلافات بين العديد من الدول وادت احيانا الى التقريب بين وجهات نظر الدول ،وبناء احلاف اقتصادية وسياسية واستراتيجية بين الدول، فالصراع على الغاز الطبيعي وخطوط نقل الغاز الطبيعي والصراع على الاسواق ابرز حالة من التنافس الكبير بين الدول المنتجة وبين الدول المستهلكة وادت الى ظهور صراعات كبيرة بين الدول

١- الصراع حول غاز شرق المتوسط

واثارت الاستكشافات الغازية في حوض شرق المتوسط من قبل اسرائيل وقبرص مشاكل كبيرة ومعقدة بين كل من تركيا واليونان وقبرص واسرائيل ومصر، وساهمت كل من فرنسا وروسيا والاتحاد الاوربي والصين وامريكا بشكل غير مباشر في الصراع، ومن المحتمل ان يؤدي تنفيذ مشروع نقل الغاز المنتج في شرق المتوسط الى اوربا الى انفجار صراع اقليمي بين الاطراف المتصارعة بسبب تضارب المصالح الدولية والاقليمية[٥].

حيث ان هذه الاستكشافات الغازية خلقت حالة من الصراع بين كل من اسرائيل واليونان وقبرص ومصر من جهة وتركيا من جهة اخرى حول ملكية الحقول الغازية وترسيم الحدود البحرية في منطقة الشرق الاوسط، بدعم وتاييد من الدول الكبرى لكلا المعسكرين .

وان كل من مصر وقبرص واليونان واسرائيل قاموا على اثر هذه الاستكشافات بترسيم حدودهم البحرية والاتفاق على التعاون والتنسيق فيما بينهم فيما يخص التنسيق والتعاون في مجال تصدير واستكشاف الغاز الطبيعي وترسيم الحدود البحرية فيما بينهم .

ومن المقرر انشاء خط انابيب ميد ايست من الشرق المتوسط يربط حقول الغاز من شرق المتوسط باتجاه اوربا يقوم بتصدير الغاز المنتج في هذه الحقول الى اوربا طوله ١٩٠٠ كم تحت الماء، ويقوم بنقل الغاز الطبيعي من اسرائيل وقبرص الى جزيرة كريت اليونانية ومنها باتجاه

---

[٥] ميران حسين ، الدور الروسي في الصراع الدولي في شرق المتوسط ، بحث منشور في ملتقى الصراع على الطاقة والغاز في شرق المتوسط بين العسكرة والدبلوماسية ، الجزائر ،٢٠٢١، ص ٤-٥-٦

ايطاليا ،وبامكانها سنويا ان تقوم بنقل ١٠-١٢ مليار متر مكعب من الغاز الطبيعي سنويا[٦].،وان ذلك يهدد المصالح التركية والروسية ،مما دفع بتركيا الى عقد اتفاقية لترسيم الحدود البحرية مع ليبيا لمنع تنفيذ المشروع [٧].

٢- <u>مشروع نابوكو</u>

مشروع نابوكو هو من المشاريع الاقتصادية والتي كانت تهدقف الى نقل الغاز الطبيعي من جمهوريات الاتحاد السوفيتي السابقة في آسيا الوسطى وايران وكوردستان العراق باتجاه تركيا من ثم تصديرها الى اوربا.

وان المشروع قد قطع خطوات كبيرة لتنفيذه الا انه المشروع تم افشاله من قبل روسيا كون ان هذا المشروع كان يهدد المصالح الروسية بسبب انه كان يعمل على تقليل اعتماد اوربا على الغاز الطبيعي الروسي .

حيث قامت روسيا بمنع تنفيذ المشروع عن طريق ممارسة ضغوط سياسية واقتصادية على دول آسيا الوسطى والشرق الاوسط لمنع تنفيذ المشروع وافشاله وتمكنت من ذلك [٨].

٣- <u>صراع روسي امريكي حول امدادات الغاز الى اوربا</u>

هنالك مساعي اوربية وامريكية لتقليص حجم الاعتماد الاوربي على الغاز الروسي بسبب ان اعتماد اوربا بنسبة ٤٠% على الغاز الروسي ادى الى ممارسة ضغوط سياسية من قبل روسيا على الاتحاد الاوربي وان امريكا والاتحاد الاوربي يسعيان الى تقليل هذه الاعتماد على الغاز الروسي.

وقد قامت روسيا بانشاء عدد من خطوط نقل الغاز الطبيعي باتجاه اوربا من بينهاوعددها ١٣ خط لنقل الغاز الطبيعي الى اوربا وهي (خط نورد ستريم١ ، نورد ستريم ٢، خط ساوث ستريم،

---

[٦] بهروز جعفر،الغاز الطبيعي في كردستان بعد اعلان مشروع شرق البحر المتوسط ،مركز ميدتيرانة للدراسات الاقليمية ،٢٠٢٠،ص٣

[٧]ميران حسين ، جيوبولتيك الطاقة والصراع الدولي في شرق المتوسط ،بحث مقدم في مؤتمر جيوتونس ،٢٠٢١،ص١١

[٨]ميران حسين، جيوبولتيك خطوط نقل الطاقة ودور اقليم كوردستان، بحث منشور في مجلة مؤتمر جامعة تيشك،٢٠١٩،ص٦٣٣

نورد يوروباشي، اوبال، يامال اوربا ،سويوز، برذرهود، بلوستريم ،روسيان كازويست بايبلاين، ئيسترينك بايبلاين ،خط تركش ستريم ،تاناب)[٩] .

تهدف استراتيجية الطاقة التي تتبناها روسيا في الخارج دائمًا إلى الحفاظ على اعتماد أوروبا على إمدادات الطاقة الروسية وزيادة حجم هذا الاعتماد. وهذا من شأنه أن يساعد على زيادة نفوذها الاقتصادي والجغرافي السياسي، وكذلك تخفيض حجم المخاطر التي تهدد أمنها القومي.

من جهة اخرى ان المشاكل بين روسيا واوكرانيا كان سببها ان اوكرانيا عرقلت تنفيذ مشروع ساوث ستريم والذي كان يهدف الى تصدير جزء من الغاز الطبيعي الروسي الى جنوب اوربا عبر اوكرانيا ،وان الازمة الاوكرانية عرقلت هذا المشروع .

ومن جهة اخرى هدد الرئيس البيلاروسي اليكسندر لوكشينكو ان بلاده ستقوم بقطع خطوط الغاز الروسية والتي تمر عبر بلاده في حال استمرار العقوبات الاوربية على بلاده وان ذلك في حال تنفيذه فان اوربا ستواجه ازمة في امدادات الطاقة[١٠]

المبحث الثالث

رؤية استشرافية حول مستقبل الغاز الطبيعي في العالم

اولا : الجانب الطاقوي:

لقد تزايد مستوى الطلب على الغاز الطبيعي في السنوات القليلة القادمة وبشكل متصاعد وخاصة في الدول المتقدمة بسبب ميزاته التي تجعله من مصادر الطاقة الممتازة والتي تؤهله لكي يكون من مصادر الطاقة الرئيسية في سوق الطاقة العالمية.

فمن حيث الجانب البيئي يتميز الغاز بمميزات عديدة على سائر مصادر الطاقة الاحفورية ما يجعله يحظى بميزة تنافسية ومن هذه المميزات :

١- يتميز الغاز بسرعة الاشتعال والنظافة وضآلة ما يساهم به في تلويث البيئة ويعتبر وقوداً مثاليا من الناحية البيئية وبخاصة في الأستعمالات المنزلية.

---

[٩] موقع برلين اثينا ، http://berlin-athen.eu/a-network-of-power-gas-pipelines-of-the-european-continent-infographics/ تم مشاهدته بتاريخ ١٣-١١-٢٠٢١ بعنوان A Network of Power: Gas Pipelines of the European Continent (Infographics)

[١٠] موقع بي بي سي العربية ، بيلاروسيا تهدد بقطع إمدادات الغاز عن الاتحاد الأوروبي على خلفية أزمة المهاجرين ، https://www.bbc.com/arabic/world-59252446 تم مشاهدته بتاريخ ١٣-١١-٢٠٢١

٢-ما يطلقه الغاز الطبيعي من الكاربون لا يتجاوز (٦٣,٠) طن كاربون عند ألاشتعال بالمقابل النفط يطلق ٨٢,٠ طن كربون بينما يطلق الفحم 133الفحم طن كربون، وينتج عن كل طن كربون عند انطلاقة الى الغلاف الجوي نحو 667.3 طن من غاز ثاني اكسيد الكاربون co2 بذلك لايتجاوز التلوث بالغاز الطبيعي ٦٠ % مما يناظرة من التلوث بالفحم.
٣-يدخل الغاز في توليد الطاقة الكهربائية وكوقود للسيارات أذ تظافرت الجهود في صناعتي الغاز والسيارات لتوسيع نطاق أستعماله في قطاع النقل العام وفي نقل البضائع لمسافات قصيرة.
٤--لا يحتاج الغاز لعمليات تحويلية قبل أستخدامه مثل تحويل النفط الخام الى منتجات مكررة وفي ذلك حماية للبيئة من التلوث المرتبط بعمليات تكرير النفط.
٥-أن الغاز في أحتراقه يولد نسبة ضئيلة من ثاني أوكسيد الكبريت وأكاسيد النتروجين ويعود تفضيل الغاز الى محدودية نسبة الكاربون فيه فمؤشر أنبعاث ثاني أوكسيد الكاربون لكل وحدة من وحدات الطاقة يصل في الفحم الحجري الى (١٠٠%) ،والنفط (٧١%)والغاز (٥٧ %) [١١].

وان اهمية الغاز الطبيعي لاتقتصر على فقط على الاجانب البيئي وانما هنالك العديد من الاسباب المتعددة والتي تؤدي الى زيادة الاعتماد على الغاز الطبيعي منها

١-التطورات التكنولوجية في استخدام الغاز الطبيعي وبالأخص في مجال توليد الطاقة الكهربائية ، إذ زادت كفاءة التوليد بنسبة ٦٠% عن الوقود التقليدي ، فضلا عن تقنية تحويل الغاز إلى سوائل GTL التي قدمت العديد من المنتجات الهيدروكربونية ذات الكفاءة العالية في استخدامها كوقود ومادة أولية للعديد من الصناعات في بلدان منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية OECD للأغراض التدفئة وفي قطاع النقل ومحطات تحلية المياه.
٢- انخفاض كمية الملوثات الناجمة عن استخدامه قياسا بالوقود التقليدي ، مما يستجيب للاتجاهات العالمية في الحفاظ على البيئة نتيجة اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية للتغيير المناخي وبروتوكول كيوتو.
٣- .إن تطور تكنولوجيا صناعة الغاز الطبيعي ، أدى إلى الاهتمام بزيادة إنتاجه ابتداء من مشاريع تسييله ثم تصديره وتحويله لمشتقات هيدروكربونية مشابهة لمشتقات النفط الخام التقليدية. ثالثا: الاستهلاك العالمي من الغاز الطبيعي
٤- الزيادة في معدلات نمو الاقتصاد العالمي.
٥-الأسعار المرتفعة للنفط مقابل الأسعار المنخفضة نسبية للغاز الطبيعي.
٦- الاتجاهات العالمية للحفاظ على مصادر الطاقة وتحسين كفاءتها[١٢].

---

[١١]بان علي حسين المشهداني، الآفاق المستقبلية للغاز الطبيعي في سوق الطاقة العالمية مع إشارة خاصة إلى دولة قطر، مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والادارية،٢٠١٤، ص١٣٢-١٣٣

[١٢]امجد صباح عبد العالي، المصدر السابق ،ص ٢٧-٢٨

وان هذه المميزات جعلت من الغاز الطبيعي وقود القرن الحالي والقرن القادم وخاصة في الدول الغربية والمتقدمة التي تمارس ضغوطا على حكوماتها من اجل استخدام الطاقة النظيفة وتقليل انبعاثات غاز ثاني اوكسيد الكاربون مع تزايد مشاكل التغير المناخي في العالم وتزامن مع ان استخدام الطاقة المتجدة مثل الرياح والطاقة الشمسية وغيرها من المصادر لم تحقق الغاية المرجوة منها، وان مصادر الطاقة الهايدروكاربونية لاتزال من المصادر الاساسية للطاقة، حيث يرى معهد النفط الأميركي أن الغاز الطبيعي والنفط هما مصدرا الطاقة الرائدة حول العالم في الحاضر والمستقبل.
وتتوقع إدارة معلومات الطاقة الأميركية في تقرير آفاق الطاقة عالميًا والصادرة في شهر اكتوبر ٢٠٢١ أن الغاز الطبيعي والنفط سيوفران ما يقرب من ٥٠% من الطلب على الطاقة بحلول منتصف القرن الحالي، مقارنة بـ٥٤,٧% حاليًا[١٣].

لقد اثبت الغاز الطبيعي قدرته العالية في احتلال مكانة متقدمة بين مصادر الطاقة وقدم منافسة قوية في تلبية متطلبات البلدان الصناعية في إيجاد مصدر نظيف للطاقة وذي كفاءة عالية فضلا عن خفض تكاليف الإنتاج ، إذ شكلت الأسعار عنصرا مهما في تحديد حجم الاستهلاك العالمي ، فالغاز الطبيعي يتوافر بأسعار تنافسية ومقبولة وبكميات إنتاج مرتفعة ، مما جعل من حصته تتوسع في السوق العالمية بين مصادر الطاقة ، إذ يعد توليد الطاقة الكهربائية مصدرا رئيسا للطلب على الغاز الطبيعي.

وفي بلدان الاتحاد الأوروبي في المملكة المتحدة وايطاليا واسبانيا ، أصبحت المحطات التي تستخدمه لتوليد الكهرباء تشكل نسبة ٢٠% من الكهرباء التي يتم انتاجها في الاتحاد الأوروبي ، فضلا عن استهلاكه في القطاع المنزلي والصناعي الذي يزداد سنوية بصورة تدريجية ومتواصلة متأثرة بالظروف المناخية الباردة التي تعيشها بلدان الاتحاد الأوروبي خلال فصل الشتاء[١٤] .

واشارت تحليلات وتوقعات لشركة اكسون موبيل العالمية المتخصصة في مجال الطاقة أن يزداد الطلب على الطاقة عالميا بنسبة ٣٥%، وإن معظم نمو الطلب يتأتى من آسيا والمتوقع إستخدامها نحو ٤٥ % من الطاقة في العالم عام ٢٠٤٠، وفيما يتعلق بالغاز كمورد مهم من الطاقة ومورد رئيس في قطاع الكهرباء والصناعة، فإنه يتوقع أن ينمو الطلب عليه بشكل سريع من٢/٩ مليار طن مكافئ نفطي عام ٢٠١٠ إلى

٤,٧مليار طن مكافئ نفطي عام ٢٠٤٠، وبمتوسط نمو يصل الى نحو ١٠٧ % نتيجة توقع استخدام الغاز لتوليد الطاقة الكهربائية والأنشطة الصناعية مستقبلا [١٥]، أي أن الطلب على الغاز سيزداد الى نحو ٦٠% من مصادر الطاقة بحلول عام ٢٠٤٠، يساعده في ذلك زيادة حدة

---

[١٣] موقع الطاقة ، الغاز الطبيعي والنفط يؤديان دورًا قياديًا في تلبية الاستهلاك المتزايد للطاقة في الحاضر والمستقبل https://attaqa.net/2021/10/17/ تم مشاهدته بتاريخ ٧-٥-٢٠٢٢

[١٤] امجد صباح عبد العالي، المصدر السابق ،ص ٢٩

[١٥] د.فهد التركي ،جدوى الاستثمار – مستقبل انتاج النفط والغاز من المصادر الغير التقليدية ، الرياض ،٢٠١٣، ص٦-٨

التشريعات البيئية وتشريع قوانين مقايضة الكاربون وزيادة الضرائب على مصادر الطاقة الأخرى، بما فيها الفحم، فضلا عن إضمحلال دور الطاقة النووية كمصدر لتوليد الطاقة الكهربائية.[١٦]

ان الطلب على الطاقة سوف يزداد بنسبة ٥١% عام ٢٠٣٠ بجانب توقع انخفاض نصيب النفط

ان الطلب على الطاقة سوف يزداد بنسبة ٥١% عام ٢٠٣٠ بجانب توقع انخفاض نصيب النفط من الطاقة من ٣٤%عام ٢٠١٠ إلى ٢٨% عام ٢٠٣٠. وان استخدام الغاز الطبيعي سيرتفع إلى نسبة ٢٥%

من استخدامات الطاقة، وإن انتاج الغاز السائل سيصل إلى نحو ٣٥ الف طن في اليوم في حين يصل الاستهلاك المحلي الى ٨ الف طن في اليوم وتوفر ٢٧ الف طن باليوم للتصدير [١٧]

واعتمادا على ماجاء في التوقعات المشار اليها ، فمن المتوقع أن ينمو الطلب العالمي على الغاز الطبيعي بشكل كبير لاسيما في أمريكا الشمالية وأوروبا وآسيا، وسيصبح الغاز الطبيعي المسال من الإمدادات اللازمة لتلبية نمو الطلب بحلول عام ٢٠٣٠ وما بعدها ، خصوصا وان العالم مقبل على نهضة حقيقة في صناعة الغاز ناهيك عن تنامي الطلب عليه كمصدر آمن ونظيف للطاقة، وفي إطار سيناريو السياسات الجديدة يتوقع أن يظل الطلب على الغاز الطبيعي في قطاع توليد الطاقة هو المحرك الرئيس لزيادة الطلب العالمي عليه، وان الطلب عليه سيرتفع من حوالي ١٣٥٠ مليار مكعب اي مايعادل ٤٠,٢ من اجمالي الطلب العالمي على الغاز الطبيعي في عام ٢٠١١ ليصل الى الى حوالي ١٩٢٤ مليار متر مكعب، أي ما يعادل ٣٨٠٧ من إجمالي الطلب العالمي على الغاز الطبيعي في عام ٢٠٣٠ وبمعدل نمو سنوي مقداره ١,٥ % خلال المدة (٢٠١١-٢٠٣٥)، ويعزى ذلك إلى عدد من المزايا التي تجعله كوقود مفضل لدى المستثمرين وصانعي السياسات)، فضلا عن إن التحديات والعقبات التي تواجه مصادر الطاقة الأخرى كالانبعاثات الحرارية للفحم والنفط ، تعد فرصة في صالح الغاز الطبيعي[١٨]

ثانيا الجانب السياسي والدولي

من خلال النظر لمشاريع الغاز الطبيعي على المستوى العالمي والصراعات العالمية حول الطاقة في الوقت الحاضر يتبين لنا وجود صراع دولي كبير حول الغاز الطبيعي على المستوى العالمي وخاصة بين محورين:-

- المحور الروسي: والذي يضم بالاضافة الى روسيا كل من الصين وايران وعدد من جمهوريات الاتحاد السوفيتي السابقة والمتحالفة مع روسيا.
- المحور الامريكي– الاوربي: والذي يضم عدد من دول الخليج العربي واسرائيل وتركيا.

---

[١٦] خالد قاسم بويش، استثمار الغاز الطبيعي في العراق الواقع والافاق المستقبلية ،رسالة ماجستير،جامعة القادسية ،٢٠١٧،ص١٠٩

[١٧] بان علي حسين المشهداني، مصدر سابق ، ص١٣٩.

[١٨] خالد قاسم بويش ،مصدر سابق ،ص١٠٩–١١٠

على الرغم من ان الغاز الطبيعي ليس هو السبب الوحيد لانقسام العالم الى محورين وهنالك اسباب اخرى كثيرة ومتعددة ادت الى هذا الانقسام الا ان الغاز الطبيعي اصبح وبدون اي شكل سببا في ذلك ،حيث ان هذا الانقسام ادى الى اعادة تشكيل التحالفات الدولية الى مايشبه الاوضاع التي كانت موجودة قبل سقوط جدار برلين وانهيار الاتحاد السوفيتي خلال الحرب الباردة والقطبية الثنائية في العالم.

حيث ان الصراع على الغاز الطبيعي ادى انقسام عالمي حول الغاز الطبيعي ومصادره واسواقه وطرق نقله بين محورين متعارضين وكل منهما يسعى الى السيطرة على اسواق الغاز الطبيعي لاهداف اقتصادية وسياسية واستراتيجية.

حيث ان المحور الامريكي والاوربي يسعى الى تأمين الغاز الطبيعي للدول الاوربية بدرجة اولى والتي تعتمد بنسبة ٤٠% على الغاز الروسي مما جعلت روسيا تمارس ضغط كبير على الدول الاوربية وهذا مابرز في مواقف الدول الاوربية خلال الازمة الاوكرانية[١٩].

فعلى الرغم من مواقف الدول الاوربية الرافضة للحملة العسكرية الروسية على اوكرانيا الا انها لم تتمكن من ايقاف واردات الغاز الطبيعي الروسية والتي تشكل من اعمدة الاقتصاد الروسي، وان هذه الدول رضخت للشروط الروسية في دفع اقيام الغاز الطبيعي بالروبل الروسي مما حقق قوة للاقتصاد الروسي[٢٠].

من جانب آخر ان هنالك رغبة من قبل المحور الامريكي والاوربي السيطرة على اسواق الغاز الطبيعي والغمل على زيادة انتاج الغاز الطبيعي في الاسواق العالمية استجابة لزيادة الطلب على الغاز الطبيعي كمصدر من مصادر الطاقة.

من جهة اخرى فان المحور الروسي كان ولايزال يحارب بكل ما اوتي من قوة سياسيا واقتصاديا وعسكريا واستراتيجيا لمنع اي مشاريع غاز جديدة في العالم والمنطقة تقلص من سطوة روسيا على سوق الغاز الطبيعي في العالم، حيث تسعى روسيا الى احتكار سوق الغاز والسيطرة عليه وضمان استمرارية اعتماد الاسواق العالمية بشكل كبير على الغاز الروسي واكبر دليل على ذلك افشال روسيا لمشروع نابوكو ومساعيها لافشال مشروع غاز شرق المتوسط [٢١].

---

[١٩] تي ار تي عربي، /ألمانيا-لا-يمكننا-الاستغناء-عن-الغاز-الروسي-في-الوقت-الراهن-٨٤٤٥٧١٥ www.trtarabi.com/now تم مشاهدتها بتاريخ ٧-٥-٢٠٢٢

[٢٠] الاناضول ، ألمانيا والنمسا مستعدتان لدفع ثمن الغاز الروسي بالروبل، /٢٥٧٤٢٢٣ www.aa.com.tr/ar. تم مشاهدتها بتاريخ ٧-٥-٢٠٢٢

[٢١] ميران حسين ، الدور الروسي في الصراع الدولي في شرق المتوسط ، مصدر سابق، ص ١٤

من جهة ثالثة بالاضافة الى الاصطفاف الدول بين محورين متضادين حول الغاز الطبيعي فان هذا الصراع اثر بشكل كبير على تطبيع العلاقات بين العديد من الدول فتحسن العلاقات التركية مع كل من دول الخليج العربي واسرائيل لايخلو من تاثيرات الغاز الطبيعي[٢٢]، كون ان عودة تركيا الى الحظيرة الغربية وابتعادها عن روسيا كان من اسبابها الصراع على الغاز الطبيعي في العالم ،بالمقابل ادى الى فتور او عداء بين كل من تركيا وروسيا في الوقت الذي كانت العلاقات بين الدولتين تشهد تحسن كبير في مختلف المجالات بما فيها مجال الغاز الطبيعي والطاقة .

من جانب آخر انه في ظل هذه الاوضاع في العالم فمن المرجح بروز لاعبين جدد في سوق الغاز الطبيعي من بينهم اسرائيل وقبرص واقليم كوردستان العراق ،وان ذلك سيفرض اشكاليات اخرى على المستوى الدولي بين كل من اسرائيل وقبرص من جهة مع تركيا من جهة اخرى[٢٣] وبين الحكومة الاتحادية وحكومة اقليم كوردستان من جهة اخرى [٢٤].

لذلك نستنتج حدوث مشاكل وصراعات عالمية او اقليمية سببها الغاز الطبيعي فمثلما ادى اكتشاف النفط في القرن الماضي الى حروب وصراعات كبيرة على مستوى العالمي من المتوقع حدوث مشاكل وقلاقل كبيرة بسبب الغاز الطبيعي وان اكبر دليل على ذلك مايحدث في اوكرانيا،حيث ان هذه المشاكل ستزداد بزيادة الطلب على الغاز الطبيعي على المستوى العالمي ..

النتائج

١- هنالك طلب متزايد على الغاز الطبيعي في الاسواق العالمية
٢- هنالك زيادة في الاهتمام بالغاز الطبيعي على مستوى العالم
٣- هنالك صراع دولي بين الدول في العالم حول الغاز الطبيعي
٤- بروز محورين في العالم بسبب الغاز الطبيعي
٥- احتمالية حدوث مشاكل وصراعات عالمية بسبب الغاز الطبيعي.

---

[٢٢] مؤسسة كارنيغي ، تقارب مفعم بالطاقة؟ https://carnegie-mec.org/diwan/86595 تم مشاهدتها بتاريخ ٧-٥-٢٠٢٢

[٢٣] المصدر السابق ،ص٧

[٢٤] رووداو، مسرور بارزاني: سنصدر الغاز الطبيعي الى أوروبا قريبا، https://www.rudawarabia.net/arabic/kurdistan/280320225 تم مشاهدتها بتاريخ ٧-٥-٢٠٢٢

المصادر :

- امجد صباح عبد العالي ، صناعة الغاز الطبيعي في العراق: الاتجاهات الحالية والمستقبلية للمدة ٢٠٠٠-٢٠٢٠، جامعة البصرة – كلية الادارة والاقتصاد، بدون سنة
- بان علي حسين المشهداني، الآفاق المستقبلية للغاز الطبيعي في سوق الطاقة العالمية مع إشارة خاصة إلى دولة قطر، مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والادارية،٢٠١٤،
- بهروز جعفر،الغاز الطبيعي في كردستان بعد اعلان مشروع شرق البحر المتوسط ،مركز ميدتيرانة للدراسات الاقليمية ،٢٠٢٠،
- خالد قاسم بويش، استثمار الغاز الطبيعي في العراق الواقع والافاق المستقبلية ،رسالة ماجستير،جامعة القادسية ،٢٠١٧،
- د.فهد التركي ،جدوى الاستثمار – مستقبل انتاج النفط والغاز من المصادر الغير التقليدية ، الرياض ،٢٠١٣
- ميران حسين ، الدور الروسي في الصراع الدولي في شرق المتوسط ، بحث منشور في ملتقى الصراع على الطاقة والغاز في شرق المتوسط بين العسكرة والدبلوماسية ، الجزائر ،٢٠٢١،
- ميران حسين ، جيوبولتيك الطاقة والصراع الدولي في شرق المتوسط ،بحث مقدم في مؤتمر جيوتونس ،٢٠٢١،
- ميران حسين، جيوبولتيك خطوط نقل الطاقة ودور اقليم كوردستان، بحث منشور في مجلة مؤتمر جامعة تيشك،٢٠١٩
- يسرى محمد ابو العلا، نظرية البترول، الاسكندرية، مصر، ٢٠٠٨ ،

المواقع الالكترونية

- موقع الاناضول
- موقع الجزيرة
- موقع الطاقة
- موقع برلين اثينا
- موقع بي بي سي
- موقع تي ار تي عربي
- موقع رووداو
- موقع مؤسسة كارنيغي